متن نخبه ملا و متن تهذیب میر
و ملخص متن کلام از تهذیب
و متن هدایه میبدی و غیره
۱۳۴۰
بازدید شد
۱۳۸۴
بازدید شد
۶-۳۷
کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۱۰۹۱۲
موضوع
مؤلف
کتاب تجرید العقاید منطق دهم کلهر
شماره نفیس
خطی «فهرست شده»
۱۰۴۶۷

رحلت شمارجت اکنون دوازده منزل ۱
چون بگذریم دیگر منزلان بهم رسیدن
دوتن شیرین و دو کانون و من انکه
شباط آذار و نیسان و ایار است
حزیران و تموز و اب و ایلول
لکه دارش که ارمن نادکار است
حال و عقیدت ما بهرام
تو سی و دوست مهری را رام
تو و من این خوشخانه یکجا
مزرحال را سلطان
تیر جوزا و خوشه اسطان
خانه آفتاب پیر مدام
تاریخ وفات
عربیت و دوات محمد طوسی
سال نهصد و هشتاد و دو زدی
۱۷۲

مجلس شورای ملی
تاسیس ۱۳۰۶
کتابخانه

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد واجب الوجود على نعمايه والصلوة
والصلوة على سيد انبيايه وعلى اكرم احبايه فانى
الما سئلت من تحرير مسايل الكلام وترتيبها على
ابلغ النظام مشيرا الى عزد مما لا عتقاد ونكت
مسايل الاجتهاد مما فاد فى الدليل اليه وقوى
اعتمادى عليه والله اسيل العصمة والسداد
وان يجعله ذخرا ليوم المعاد وصيته بتجريد العقايد
وتبيته على سنة مقاصد المقصد الاول فى الامور
العامة وفيه فصول الفصل الاول فى الوجود واحكامه
وتحديدهما بالثبات العين او المنحى العين او
الذى يمكن ان يخبر عنه وقيضه او بمجرد ذلك
يشتمل على ردد ظاهر بل المراد تعريف اللفظ اذ لا
شئ اعرف من الوجود والاستدلال يستوفى الكلام

٢

بالشئ فى عليه او يتوقف الشئ على نفسه او بعدم
تركب الوجود مع فرضه او ببطلان الاثم باطل تردد
الذهن حال الجزم بطلان الوجود واتحاد مفهوم
نقيضه وقبوله القسمة يعطى التركب فيغاير المهية
والا اتحدت الماهيات او لم تنحصر اجزاوها
ولا تفكاكهما تعقلا وتحقق الامكان وفايدة
الحمل والحاجة الى الاستدلال وانتفاء التناقض
وتركب الواجب وقيامه بالمهية من حيث هى
فزيادته فى المقصود وهو ينتهى الى الذهنى والخارجى
والا بطلت الحقيقة والموجود فى الذهن انما
هو الصورة المخالفة فى كثير من اللوازم وليس الوجود
معنى يحصل به المهية فى العين بل الحصول ولا
تزايد فيه ولا اشتداد وهو خير محض ولا ضد
له ولا مثل له فتحققت مخالفته للمعقولات ولا
تباينها وبيانه وفى الشيئية فلا يتحقق بدونه

الخاص

والمنازع كابر تقتضي عقله وكيف تحقق بدعة
مع اثبات القدرة وانتفاء الاتصاف والاضطرار
الموجود مع تعقل الزايد ولو اقتضى التعين البتة
عينا لزم منه محالات والامكان اعتباري
يعرض لما وافقونا على انتفائه وهي بادف
البتة والعدم النفي فلا واسطة والوجود لما
يرد عليه القسمة والكلي ثابت وهنا ويجوز قيام
العرض بالعرض ونقضوا بالحال نفسها والعدد
بعدم تبدل التماثل والاختلاف والتزام الدس
باطل فبطل ما فرعوا عليهما من تحقق الذوات
الغير المتناهية في العدم وانتفاء تعين المؤثر
وتباينها واختلافهم في اثبات صفة الحسن
وما يتبعها في الوجود ومغايرة المختص للجوهرية
واثبات صفة المعدوم بكونه معدوما والمكان
وصفه بالجسمية ووقوع الشك في اثبات



الصانع ثم بعد اضافة بالقدرة والعلم والحياة
ومن متمم الحال والمعلل وغيره وتعليل الاحتراف
بها وغير ذلك مما لا افاده بذكره ثم الوجود قد
يوجد على الاطلاق ويقابله عدم مثله وقد
يجتمعان لا باعتبار التقابل ويعدمان معا وقد
يوخذ مفسد مقابله عدم مثله ويشتمل الى
الموضوع كافتقار ملكنه وقد يوخذ بشخصه او
نوعا وجنسا ولا جنس له بل هو بسيط فلا
فصل له وتكثر تكثر الموضوعات ويقال له
بالتشكيك على عوارضها فليس هو جزء من غيره
مطلقا والشيئية من المعقولات الثانية وليست
متاصلة في الوجود فلا شئ مطلقا ثابت بل هي
تعرض بخصوصيات الماهيات وقد يتمانع
الاعدام اسند عدم المعلول الى عدم العلة
لا غير ونافي عدم الشرط وجود المشروط صحيح

عدم الضد وجود الضد الآخر خلافا وبافق
الاعدام ثم العدم قد يعرض لمقسه فيصدق
النوعية والمقابل عليه باعتبارين وعدم
المعلول ليس علة لعدم العلة في الخارج وان
جاز في الذهن على انه برهان انى وبالعكس
لمى والاشياء المرتبة في العموم والخصوص وجوها
يتعاكس عدما وتسمه كل منهما الى الاحتياج
والغنى حقيقته واذ احمل الوجود او جعل رابطة
ثبت سواد ثلث في انفسها بجهات في العقل الثة
على ثلاثة اكرابطة وضعفها بيّن الوجوب
والامتناع والامكان وكذا العدم والبحث
في تعريفها كالوجود وقد يوخذ ذاتية فيكون
القسم حقيقية لا يمكن انفكاكها وقد يوخذ
الاول لان باعتبار آخر وح يكون القسم مانعة
الجمع بينهما يمكن انفكاكها ومانعة الخلو بين

على التقابل والتوعية

فالقسم مانعة الجمع

الثالثة في الممكنات وتشترك الوجوب والامتناع
في اسم الضرورة وان اختلفا في السلب
والايجاب وكل منهما يصدق على الآخر اذا
اخذ نفيا لا والمضاف اليه وقد يوخذ الامكان
بمعنى سلب الضرورة عن احد الطرفين فيعم الآخر
والخاصي وقد يوخذ بالنسبة الى الاستقبال
ولا يشترط العدم في الحال والا اجتمع النقيضان
والثالثة اعتبارية لصدقها على المعدوم
واستحالة التسلسل ولو كان الوجوب ثبوتا لزم
امكان الواجب واذا كان الامتناع ثبوتيا
لزم امكان الممتنع ولو كان الامكان ثبوتيا
لزم سبق كل ممكن على امكانه والفرق بين نفي
الامكان والامكان منفي لا يستلزم ثبوته و
الوجوب شامل للذاتي وغيره وكذا الامتناع
بالغير منهما ممكن ولا ممكن بالغير كما تقدم

ومعروض عام

في الشيء الحقيقية وتعرض الامكان عند
عدم اعتبار الوجود والعدم بالنظر الى الماهية
وعلتها وعند اعتبارهما بالنظر اليهما ثبت
لها بالغير ولا منافات بين الامكان والغيري
وكل ممكن العروض ذاتي ولا عكس واذ لحظ ممكن ه
الذهن الممكن موجودا طلب العلة وان لم يقصد
غيره وقد يقصد وجود الحادث فلا يطلبها
لان الحدوث كيفية الوجود فليس علة لما تقدم
عليه بمراتب ولا يتصور الاولوية لاحد
الطرفين بالنظر الى ذاته ولا يكفي الخارجية لان
فرضها لا يحيل المقابل فلا بد من الانتهاء الى
الوجوب وهو سابق ولحقه وجوب لاحق عن
قضيه بعلية والامكان لازم والا يجب الهية
او يمتنع ووجوب الفعليات تقارنه جوازا
العدم وليس بلازم ونسبة الوجود الى الامكان



نسبة تمام الناقص والاستعداد قابل للشدة
والضعف ويعدم ويوجد للكائنات وهو غير الا
مكان الذاتي والوجود ان غير مسبوق بالغير اختصر
او بالعدم فقديم والا فحادث والسبق
ومقابله اما بالعلية او بالطبع او بالزمان
او بالرتبة الحسية او العقلية او بالشرف
او بالذات والحصر استقرائي ومقوليته بالتشكيك
ويحفظ الاضافة بين المتضايفين في انواعه
وحيث وجد التفاوت امتنع جنسية والتقدم
والتأخر بما تعارض زماني او مكاني او غيرهما و
القدم والحدوث الحقيقيان لا يعتبر بينهما والقدم ه
الزمان والا تسلسل والحدوث اعتباران
عقليان ينقطعان بانقطاع الاعتبار
يصدق الحقيقيه منهما من الوجوب الذاتي والحدوث الذاتي المحكوم
والغيري ويستحيل صدق الذاتي على المركب ولا يكون

الذاتي جزء من غيره ولا بين يد وجوده وبينه
عليه والا لكان ممكنا والوجود المعلوم هو
المعقول بالتشكيك اما الخاص به فلا ولا يدخل طبيعة
نوعية على ما سلف فجاز اختلاف جزئياته
في العروض وعدمه وتأثر المهية من حيث
هي في الوجود غير معقول والنقض بالقابل
ظاهر البطلان والوجود من المحمولات العقلية
لامتناع استغنائه عن المحل وحصوله فيه وهو
من المعقولات الثانية وكذا العدم وجها تقابل
والماهية والكلية والجزئية والداسة والعرضية
والجنسية والفصلية والنوعية والعقلانية
يعتبر النقيضين ويحكم بينهما بالتناقض ولا
استحالة فيه وان يتصور جميع الاشياء حتى عدم
نفسه وعدم العدم بان يتمثل في الذهن وبين
وهو ثابت باعتبار متميز باعتبار ولا يصح الحكم

عدم



عليه من حيث هو متصورا ثبات والا تناقض
ولهذا يقسم العقل الموجود الى ثابت في الذهن
وغير ثابت فيه ويحكم بينهما بالتمايز وهو لا
يستدعي الهوية لكل من المتمايزين ولو فرض
له هوية لكان حكمها حكم الثابت واذا حكم
الذهن على الامور الخارجية بمثلها وجب
التطابق في صحيحه والا فلا ويكون صحيحه باعتبار
مطابقته لما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب
ثم الوجود والعدم قد يحملان وقد يربط بهما
المحمولات والحمل يستدعي اتحاد الطرفين من وجه
وتغايرهما من آخر وجهة الاتحاد فقد يكون
احدهما وقد يكون ثالثا والتغاير لا يستدعي
قيام احدهما بالاخر ولا اعتبار عدم القيام
في القيام لو استدعاه واثبات الوجود للمهية
لا يستدعي وجودها وسلبه عنها لا يقتضي

ليس بثابت

تمايزها وثبوتها بل نفيها لا اثبات نفيها
لا اثبات نفيها وثبوتها في الذهن وان كان
لازما لكنه ليس شرطا والحمل والوضع من المعقولات
الثانية بقالان بالتشكيك وليست الموصوفية
ثبوتية والا لتسلسل ثم الموجود قد يكون موجدا
بالذات وقد يكون بالعرض واما الموجود في
الكتابة والعبارة فمجازي والمعدوم لا يعاد
لامتناع الاشارة اليه فلا يصح الحكم عليه
بصحة العود ولو اعيد تخلل العدم بين الشيء ونفسه
ولم يبق فرق بينه وبين المبتداء وصدق
المتقابلين عليه دفعة ويلزم تسلسل في الزمان
والحكم باستناع العود لا مر لازم للماهية وقسمة
الموجود الى الواجب والممكن ضرورية وردت
على الموجود من حيث هو قابل للتقييد وعدمه
والحكم على الممكن بامكان الوجود حكم على الماهية



لا باعتبار العدم والوجود ثم الامكان قد
يكون الا في التعقل وقد يكون معقولا باعتبار
ذاته وحكم الذهن على الممكن بالامكان اعتبار
عقلي فيجب ان يعتبر مطابقته في العقل لان ٦٨
الامكان عقلي والحكم بحاجة الممكن ضروري وخفاء
التصديق بخفاء التصور غير قادح والنقض
بالقابل وخفا التصديق بخفاء التصور غير
قادح والموثرية اعتبار عقلي والموثر يوثر
في الاثر لا من حيث هو موجود ولا من حيث
هو معدوم وتاثير الاثر في الماهية ولحوقه
وجوب لاحق وعدم الممكن مستند الى عدم
علته والممكن الباقي مفتقر الى الموثر لوجود
علته والموثر البقاء بعد الاحداث وهذا جاز
استناد القديم الممكن الى الموثر الموجب لو امكن
ولا يمكن استناده الى المختار ولا قد يرسوى الله

لما يأتي ولا يفتقر الحادث الى المدة والمادة
والا لزم التسلسل والقديم لا يجوز عليه العدم
بوجه بالذات او لاستناده اليه

## الفصل الثاني

في المهية ولواحقها وهي مشتقة عما هو وهو
ما به يجاب عن السؤال بما هو ويطلق لفظ
المهية غالبا على الامر المعقول والذات والحقيقة
غالبا عليها مع اعتبار الوجود والكل من الثلثة في
المعقولات وحقيقة كل شئ مغايرة لما
يعرض لها من الاعتبارات والاما صدق
على ما بينا فيها وكون المهية مع كل عارض
مقابلة لها مع ضده وهي من حيث هي ليست
الا هي ولو سئل بطرق النقيض فالجواب السلب
لكل شئ قبل الحيثية لا بعدها وقد يؤخذ
المهية محذوفا عنها ما عداها بحيث لو انضم
اليها شئ لكان زايدا ولا يكون معقولا على ذلك



المجموع هو المهملة بشرط لا شئ ولا يوجد الا
في الاذهان وقد يوجد لا بشرط شئ وهي
كل طبيعي موجود في الخارج وهو جزء من
الاشخاص وصادق على المجموع الحاصل منه
ومما يضاف اليه والكلية العارضة للمهية
يقال لها كل منطقي وللمركب كلي عقلي ومما
ذهنيان وهذه اعتبارات ثلثة ينفي بعضها
في كل مهية معقولة والمهية منها بسيطة
وهي ما لا جزء له ومنها مركبة وهي ما لا جزء
لها موجودان خارجة وموصوفا بما اعتبار
متنافيان وقد يتضايفان وقد يكونان في
العموم والخصوص مع اعتبار ما مضى
وكما تحقق الحاجة في المركب الى الجاعل كذلك في
البسيط وهما قد يقومان بانفسهما المحل
وقد يفتقران الى المحل والمركب مركب عما تقدم

وجودا وعدما بالقياس الى الذهن والخارج
وهو علة الغنى عن السبب فباعتبار الذهن
بين وباعتبار الخارج عنى يحصل خواص ث
واحدة متعاكسة واشان اعم ولا بد من حا
البعض الاجزاء الى البعض ولا يمكن شمولها
باعتبار واحد وهى قد يتعينن فى الخارج وقد
يتعين فى الذهن واذا اعتبر عروض العموم و
مضايقه فقد يساوى وقد يتداخل وقد
يوجد مواد وقد يؤخذ محمولات فيعرضها
الجنسية والفصلية وجعلا بهما واحدا والجنس
كالمادة وهو معلول والفصل كالصورة وهو
علة وما لا جنس له لا فصل له وكل فصل تام
هو واحد ولا يمكن وجود جنسين فى مرتبة
واحدة لمهية واحدة فلا تركيب عقلى الا
منهما ويجب تناهيهما وقد يكون منهما

منها

عقلى وطبيعى ومنطقى كجنسهما وفيهما عوا
وسوافل ومتوسطات وفصل كل جنس يكون
من تبته ومن الجنس ما هو مفرد وهو الذى
لا جنس فوقه ولا تحته ومتضايفان وقد
يجتمعان مع التقابل ولا يمكن اخذ الجنس الى
الفصل واذا نسبنا الى شاهدا فان المبهم
كان الجنس اعم مطلقا والفصل مساويا
والتشخص من الامور الاعتبارية فانظر
اليه من حيث هو امر عقلى وحد شاذ كالغير
من المشخصات فيه ولا يتسلسل بل ينقطع بالعقل
الاعتبار فاما ما به التشخص فقد يكون نفس
المهية فلا تتكثر وقد يستند الى المادة المتشخصة
بالاعراض الخاصة الحالة فيها ولا يحصل التشخص
من انضمام كلى عقلى الى مثله والتميز التشخص بجوز
امتياز كل من الشئين بذات الاخر والمتشخص

بالنسبة

تعاريفهم

لا يعتبر مشاركته والكلي قد يكون اضافيا
فيتميز والمتشخص المندرج تحت غيره متميز
والتشخص يغاير الوحدة وهي تغاير الوجود
من حيث لصدقه على الكثرة هو كثير بخلاف الوحدة
ومساوقه ولا يمكن تعريفهما الا باعتبار
اللفظ والكثرة عند العقل والخيال ليستوفان
في كل كون منهما اعرف بالاقسام وليستا وحدتين
امرا عينيا بل هي من توابع المعقولات وتقابلها
لاضافة العلية والمعلولية والكمالية والمكملية
لا تقابل جوهري بينهما ثم معروضها قد يكون
واحدا فله جهتان بالضرورة يخصه الوحدة
ان لم يقوم جهة الكثرة ولم تعرض لها فالوحدة
عرضية وان عرضت كانت موضوعات او
محمولات عارضة لموضوع او بالعكس وان
قومت فوحدة جنسية او نوعية او فصلية

وقد يغاير الموضوع بمجرد عدم الانقسام
لا غير وحدة بمقول مطلق والا فنقطة ان
كان له مفهوم زائد وضع او مفارق
ان لم يكن ذا وضع هذا ان لم يقبل القسمة
والا فهو مقدار وجسم بسيط او مركب
وبعض هذه اولى من بعض بالوحدة والهوية هوهو
على هذا النحو والوحدة في الوصف العرضي
والذاتي يغايرانهما وهما تغايران المضاف
اليه والاتحاد مخالفهما يستدعي جهتي تغاير هوهو
واتحاد على ما سلف والوحدة ليست بعدد
بل هي مبدأ للعدد المعلوم بها لا غير واذا
اضيف اليها مثلها حصلت الاثنينية وهي
نوع من العدد ثم يحصل انواع لا تتناهى
بتزايد واحد واحد تختلفه الحقائق هي
انواع العدد وكل واحد منها امر اعتباري

تحكم العقل على الحقايق اذا انضم بعضها الى
بعض فى العقل انضماما ما كحسبه والوحدة
تدعرض لذاتها ومقابلها ولاسم الوحدة
بل ينقطع بانقطاع الاعتبار وقد يعرضها
شركة فتخصيص بالمشهودى وكذا المقابل
وضاف الى معروضها باعتبارين اما الى
مقابلها بثالث وكذا المقابل ويعرض له
لها ما يستحيل من التقابل الى انواعه الاربعة
اعنى تقابل السلب والايجاب وهو راجع الى
القول والعقد والملكة والعدم وهو الاول
ماخوذا باعتبار خصوصيته ما ويقابل
الضدين وهما وجوديان وما عكس هو
وما قبله فى الحقيقى والمشهودى وتقابل
التضايف وسندرج تحته الجنس باعتبار
عارض ومقولية عليها بالتشكيك واشدها

فى التضايف اربعة اطراف ثمانية

فيه السلب ويقال للاول التناقض وتحقيق
التناقض فى القضايا الشخصية واما فى
المحصورة فبشرط تاسع وهو الاختلاف
فيه فان الكلية ضد والجزئيتان صادقتان

فى الجهات

وفى الموجهات بشرط عاشر وهو الاختلاف
الهم بحيث لا يمكن اجتماعهما صدقا وكذبا
واذا قيد العدم بالملكة فى القضايا سميت
معدولة وهى تقابل الوجودية صدقا

فيصدق نقيضا لا امكان

وكذبا لامكان عدم الموضوع وقد
يستلزم الموضوع احد الضدين بعينه او لا
بعينه ولا يستلزم شيئا منهما عند الخلو
او الاتصاف بالوسط ولا يعقل للواحد
ضدان وهو منفى عن الاجناس وشرط
فى الانواع باتحاد الجنس وجعل الجنس
والفصل واحد

## الفصل الثالث

في العلة والمعلول كل شيء يصدر عنه امرا
بالاستقلال او بالانضمام فانه علة
والامر
لذلك الامر معلول وهي فاعلية ومادية
وصورية وغائية فالفاعل مبداء
التاثير وعند وجوده بجميع جهات التاثير
يجب وجود المعلول ولا يجب مقارنة العدم
ولا يجوز بقاء المعلول بعده وان جاز
في العدم ومع وحدة تخلل المعلول لم تعرض
الكثرة باعتبار كثرة الاضافات وهذا
الحكم ينعكس على نفسه وفي الوحدة النوعية
لا عكس والجسمان من توابع المعقولات
وبينهما مقابلة التضايف وقد يجتمعان
بالنسبة الى امرين ولا يتفاكسان فيهما ولا
يتوافق معروضهما في سلسلة واحدة الى غير
النهاية لان كل واحد منها ممتنع الحصول بدون

علة واجبة لذاتها من طرف والمستطيل
بين جملة قد فصلت منها الحادثة متناهية
وجملة اخرى لم تفصل منها ولان التطبيق
باعتبار السنين بحيث يتعدد كل واحد
منها باعتبار يوجب تناهيهما لوجب
ازدياد احد المتناهيين على الاخر من
حيث السبق ولان الموثر في المجموع ان
كان بعض اجزائه كان الشيء موثرا في نفسه
وعلله ولان المجموع له علة تامة وكل جزء
ليس علة تامة اذ الجملة لا يجب به وكيف
يجب الجملة بشيء هو محتاج الى ما لا يتناهى
من تلك الجملة وتكافي المتضايفان في طرفي
القبض والقبول والفعل متنافيان مع تخالف
النسبة لتنافي لازميهما ويجب المخالفة
بين العلة والمعلول اذا كان المعلول محتاجا

لكن الواجب بالغير ممتنع ايضا
يجب وجود علة ج

لذاته الى تلك العلة والا فلا ولا يجب
صدق احدهما لتبين على المصاحب وليس
الشخص من العنصرات علة ذاتية لشخص
آخر والا لم يتناه الاشخاص ولا استغنى
عنه بغيره ولعدم تقدمه ولكافوهما
ولبقاء احدهما مع عدم صاحبه والفعل
منا يفتقر الى تصور جزئي ليختص به الفعل
وشوق لمراد ثم حركة من العضلات
ليقع منا الفعل والحركة الى مكان تتبع ارادة
نحسها وجزئيات تلك الحركة تتبع تخيلات
وارادات جزئية يكون السابق من هذه
علة للسابق من تلك المعدة لحصول اخرى
فيتصل الارادات في النفس والحركات في
المسافة ويشترط في صدق التاثير على
المقارن الوضع والتماس بحسب المدة والعدة

الى آخره



والشدة التي باعتبارها يصدق التماس
وعدمه الخاص على المماثلات المختلفة
باختلاف القابل ومع اتحاد المبدأ يتفاوت
مقابله والطبيعي يختلف باختلاف الفاعل
للسار والصغير والكبير في القبول فاذا
تحركا مع اتحاد المبدأ عرض التماس في المحل
المتقوم بالحال قابل له ومادة للمركب وقوله
ذاتي وقد يحصل القرب والبعد باسعدادات
يكتسبها باعتبار الحال فيه وهذا الحال فيه
صورة للمركب وجزء فاعل لمحله وهو واحد
والغاية علة لمهيتها العلية العلة الفاعلية
ومعلوله في وجودها للمعلول وهي ثابتة
لكل قاصد اما القوة الحيوانية المحركة فتقتضي
الوصول الى المنتهى وهو قد يكون غاية للقوة
الشوقية وقد لا يكون فان لم يحصل فالحركة

باطلة والا نهو خيرا وعادة او قصد
ضروري او عبث او جزاف واثبتوا للطبيعيات
غايات وكذا للاتفاقيات والعلة مطلقا
قد تكون بسيطة وقد يكون مركبة وانهم
اما بالقوة او بالفعل وكلية او جزئية وذاتية
او عرضية وعامة او خاصة وقريبة او
بعيدة ومشتركة او خاصة والعدم للحادث
من المبادي العرضية والفاعل في الطرفين
واحد والموضوع كالمادة وافتقار الاثر
انما هو في احد طرفيه واسباب الماهية غير
اسباب الوجود ولا بد للعدم من سبب
وكذا في الحركة ومن العلل المعدة ما يؤدي
الى مثل او خلاف او ضد والاعداد تقريب
او بعيد ومن العلل العرضية ما هو معد

المقصد الثاني في الجواهر والاعراض وفيه

فصل الاول في الجواهر الموجود اما ممكن في
الموضوع وهو العرض والا نهو الجوهر وهو اما
مفارق في ذاته وفعله وهو العقل او في
ذاته وهو النفس او مقارن وهو ما ان يكون
محلا لجوهر اخر وهو المادة او محلا للصورة
او ما يتركب منهما وهو الجسم والموضوع
والمحل يعاكسان وجودا وعدما في العموم
والخصوص وكذا الحال والعرض وبين
الموضوع والعرض مباينة وبعد والعرض
على المحل والحال والجوهرية والعرضية من
ثوان في المعقولات لتوقف نسبة احديهما
على وسط واختلاف الانواع في الاولين
والمعقول اشتراكه عرضي والاتحاد بين
الجواهر والابينها وبين غيرها والمعقول
من الفناء العدم وقد يطلق التضاد على

في الجواهر اما ان يكون موجودا في الموضوع وهو العرض او لا وهو الجوهر

البعض باعتبار آخر وحدة المحل لا
يستلزم وحدة الحال الامع التماثل بخلاف
العكس واما الانقسام فغير مستلزم من الجانبين
والموضوع من جملة المتخصصات وقد يفتقر الحال
الى محل متوسط ولا وجود لوضع لا يتحرى
بالاستقلال للجسم المتوسط والحركة الوضعية عين
على طرفي المركب من ثلاثة او اربعة متّ
المتبادل ويلزمهم ما يشهد الحس بكذبه
من التفكك وسكون المتحرك واستقاء وانتقاء
الدايرة والنقطة عرض قايم بالمتقسم باعتبار
الشايع والحركة لا وجود لها في الحال ولا
يلزم بينهما مطلقا والان لا تحقق له خارجا
ولو تركبت مما لا يتجزى لم تكن موجودة و
القايل بعدم تناهي الاجزاء يلزمه مع
ما تقدم المحض بوجود المولف مما لا يتناهى

الحركة

ويفتقر في التقسيم الى المناسب ويلزم عدم
لحوق السريع البطي وان لم يقطع المسافة المتناهية
في زمان متناه والمتزودة قضت بطلان
الطفرة والتداخل والقسمة بانواعها لحدوث
اثنينية بساوي طباع كل واحد منها طباع المجموع
وامتناع الانفكاك العارض لا يقتضي الامتناع
الذاتي فقد ثبت ان الجسم شيء واحد يقبل
الانقسام الى ما لا يتناهى ولا يقتضي ذلك
ثبوت مادة سوى الجسم لاستحالة التسلسل
ووجود ما لا يتناهى ولكل جسم له مكان
طبيعي يطلبه عند الخروج على الطرق
فلو تعدد انتفى وكان المركب مكان الغالب
او ما اتفق وجوده فيه وكذا الشكل والطبيعي منه
هو الكرة والمعقول من المكان البعد منه
ملاق للمادة وهو الحال في الجسم وتمانع

البعد فان الامارات ساعد
عليه واعلم ان ص

مساويه ومنه مفارق محل فيه الاجسام
وتلاقيها بحملتها وتداخلها بحيث يطبق
على بعد التمكن ويجذبه ولامتناع الخلاء
عن المادة ولو كان المكان سطحا تضادت
الاحكام ولم يعم المكان فهذا المكان لايصح
عليه الخلو مع شاغل والا لساوت حركة
المعاوق حركة عديمه عند فرض معاوق
اقل بنسبة ذلك بينهما والجهة طرف الامتداد
الحاصل فى ملاقى الاشارة وليست منقسمة
وهى من دوران الاوضاع المقصودة بالحركة
للحصول فيها وبالاشارة والطبيعى منها
فوق وسفل وما عداهما غير متناه الفصل
الثانى فى الاجسام وهى متمانة فلكية و
عنصرية اما الفلكية فمنها تسعة واحد
منها غير مكوكب محيط بالجميع ويحده فلك

الثوابت ثم افلاك الكواكب السيارة وهى سبعة
وتشتمل على افلاك التداوير وخارجة المركز
والمجموع اربعة وعشرون ويشتمل على سبعة
سيارة والف وثيف وعشرين كوكب ثوابت
والكل بسائط خالية عن الكيفيات الفعلية
والانفعالية ولوازمها شفافة واما
العناصر البسيطة فاربعة كرة النار والهوا
والماء والارض واستفيد عددها من
مزاجات الكيفيات الفعلية والانفعالية
وكل منها يقبل الى الملاصق والى الغير بوسط
او بوسايط والنار حارة يابسة شفافة
متحركة بالبتعية لها طبقة واحدة وفوقه
على المركب اليها والهوا حار رطب شفاف
له اربع طبقات والماء بارد رطب شفاف
محيط ثلثه ارباع الارض له طبقة واحدة

والارض باردة يابسة ساكنة فى الوسط
شفاقة لها ثلاث طبقات واما المركبات
فهذه الاربعة اسطقساتها وهى حادثة
عند تفاعل بعضها فى بعض فيفعل الكيفية
فى المادة فتصير كيفيتها وتحصل كيفية متشابهة
فى الكل متوسطة فهى المزاج مع حفظ صور
البسائط ثم تختلف الامزجة فى الاعداد
بحسب قربها وبعدها من الاعتدال مع
عدم تناهيها بحسب الشخص وان كان لكل
نوع طرفا افراط وتفريط وهى بقية الفصل
الثالث فى بقية احكام الاجسام وتشترك
الاجسام فى وجوب التناهى لوجوب اتصاف
ما فرض له ضدة عند مقابلته بمثله
مع فرض نقصانه عنه لحفظ النسبة بين
ضلعى الزاوية وما اشتملا عليه مع وجوب





اتصاف الشاغل به والحاد الحد واسناده
المتممة فيه يدل على الوحدة والضرورة
نفت سكانها ويجوز خلوها عن الكيفيات
الملموسة والمرئية والمشمومة كالهواء ويجوز
روستها شرط الضوء واللون وهو الضروري
والاجسام كلها حادثة لعدم انفكاكها
من جزئيات متناهية حادثة فانها لا
تخلو من الحركة والسكون وكل منهما حادث
وهو ظاهر واما يتناهى جزئياتها فلان
وجود ما لا يتناهى محال للتطبيق ونوصف كل
حادث بالاضافتين المتقابلتين ويجب
زيادة المتصف باحديهما من حيث هو كذلك
على المتصف بالاخرى فيقطع الزايد والناقص اتصاف
والضرورة قضت بحدوث ما لا يفك عن
حوادث متناهية فالاجسام حادثة وامّا

استحال قيام الاعراض الا بها لتبث حدوثها
ولخص الحدوث بوقته اذ لا وقت قبله والمختار
رجح احد مقدوريه لا لامر عند بعضهم ولذة
شفه والقليه لا يستدعي الزمان وقد
سبق تحقيقه **الفصل الرابع** في الجواهر المجردة
اما العقل فلم تثبت دليل على امتناعه وادله
وجوده مدخولة كقولهم الواحد لا يصدر عنه
اثنان ولا يسبق المشروط بالملاحق في تاثيره او
وجوده والا لما امتنت صلاحية التاثير عنه
لان المؤثر مختار وقولهم استدارة الحركة
توجب الارادة الملتزمة للشبهة بالكامل
اذ طلب الحاصل فعلا وقوة يوجب الانقطاع
وغيبا الممكن صح لتقدمه على دوام ما اوجبنا
امتناعه وعلى حصر امتناع الطلب مع المنافاة
فامتناع طلب الحاصل وقولهم لا علية بين

المتضايفين والا لامكن الممتنع او علل لا
قوى بالاضعف لمنع الامتناع الذاتي واما
النفس فهي كمال اول لجسم طبيعي آلي ذي حياة
بالقوة وهي مغايرة لما هي شرط فيه لاستحالة
الدور وكلما نقه في الانتضاء والبطلان
احدهما مع ثبوت الاخر ولما نقع العقلة عنه
والمشاركة والتبدل فيه وهي جوهر مجرد ليتجرد
عوارضها وعدم انقسامه وقوتها على
ما يجر المقادنات عند ورودها عارضها بالسبة
الى ما يعقل محلا منقسما لاستلزام استغنا
العارض استغناء المعروض ولانتفاء البقية
وحصول الضد ودخولها تحت حد واحد
يقتضي وحدتها واختلاف العوارض لا يقتضي
اختلافها وهي حادثة وهو ظاهر على قولنا
وعلى قول الخصم لو كانت ازلية لزم اجتماع

الضدين او بطلان ما ثبت او ثبوت ما
يمتنع وهي مع البدن على التساوي ولا هي
نفسانية ولا تغير سداء صورة الآخر
والا لبطل ما اصطناه من التعادل وبعقل
بذاتها وتدرك بالالات للامتياز بين
المختلفين وضعا من غير استحالة وللنفس
قوى تشارك بها غيرها هي الغاذية والمنمية
والمولدة واخرى تخصوص بها يحصل الادراك
اما للخزنى او للكلى وللغاذية الجاذبة
والماسكة والهاضمة والدافعة وقد يقال عن هذه
لبعض الاعضاء والنمو مغاير للسمن والمصورة
عندي باطلة لاستحالة صدور هذه الافعال
المحكمة المركبة عن قوة بسيطة لبيرتها شعور
اصلا واما قوة الادراك للخزنى فمنه اللمس
وهي قوة منبثة في البدن كله وفي بعضه

اللعابية الخالصة عن المثل والضد ومنه الشم
ويفتقر الى وصول الهواء المنفعل من ذي الرائحة
الى المخ بشوم ومنه السمع ويتوقف على وصول
الهواء المنضغط الى الصماخ ومنه البصر
ويتعلق بالذات بالضوء واللون وهو يدرج
نسا الى تاثر الحدقة ويجب حصوله مع
شرايطه لخروج الشعاع فانه العكس الى
المدرك ابصر وجهه وان عرض فرقا السطحين
تقدد المرئي ومن هذه القوى بنطاسيا
الحاكمة بين المحسوسات لروية الغطر خطا
والشعلة دايرة والمربع سما لا يحتوله
والخيال لوجوب المغايرة بين القابل
والحافظ والمتخيلة المركبة للصور والمعاني
بعضها مع بعض والكل منها طرفا

والوهم المدرك للمعاني
الجزئية والحافظ لها

والاول لحقيقته وطرفاه السواد والبياض
المتضادان ويتوقف على الثاني في الادراك
لا في الوجود وهما متغايران حسا قابلان
للشدة والضعف المتباينان نوعا ولو كان
الثاني حسما لحصل ضد المحسوس بل هو عرض
بالمحل بعد بحصول مثله في
المقابل وهو ذا في و
وعرضي اول و شان
والظلمة في عدم ملكته ومنها
المسموعات وهي الاصوات
الحاصلة من التموج المعلول للقرع والقلع
بشرط المقاومة في الخارج ويتحيل بقاوه
لوجوب ادراك الهيئة الصوتية وتحيل
منه آخر ويعرض له كيفية متقدرة يسمى
باعتبارها حرفا اما مصوتة او صامتة

مقابل او مختلف بالذات او بالعرض وينظم
منها الكلام بامتداده ولا يعقل غيره ومنها
المطعومات التسعة الحاصلة من تفاعل
الثلثة في مثلها ومنها المشمومات ولا تتم
لانواعها الا من جهة المؤتلفة والمخالفة
والاستعدادات المتوسطة بين طرفي المتضاد
والفنائية حال او ملكة منها العلم وهو
اما تصور او تصديق جازم مطابق ثابت
ولا حد دونهما ان بالضرورة والاكتساب
ولا بد فيه من الانطباع وحصول المثال
مغاير ولا يمكن الاتحاد ويختلف باختلاف
المعقول كالحال والاستقبال ولا يعقل الا
مضافا فيقوى الاشكال مع الاتحاد وهو
عرض لوجود حده فيه وهو فعل وانفعال
وغيرهما وضروري امتناعه ستة وكتب

الحادثة

في المحل المجرد القابل وجاول الخ

وواجب وممكن وهو تابع بمعنى اصالة موازية
في التطابق فزال الدور ولا بد فيه من
الاستقبال به واما الضروري فبالحواس
واما الكسبي فبالاول في اصطلاح يفارق
الادراك مفارقة الجنس النوع وباصطلاح
آخر مفارقة النوعين وتعلقه على التمام
بالعلة يستلزم تعلقه كذلك بالمعلول و
مراتبه ثلث وذو السبب انما يعلم به كليا والعقل
غريزة يلزمها العلم بالضروريات عند
سلامة الآلات ويطلق على غيره بالاشتراك
والاعتقاد يقال لاحد قسميه فيعاكسان
في العموم والخصوص ويقع فيه التضاد وحال
العلم والسهو عدم ملكته وقد يفرق بينه
وبين النسيان والشك تردد الذهن بين الطرفين
وقد يقع تعلق كل من العلم والاعتقاد والعلم بنفسه

وبالآخر فغايرة الاعتبار والتصور
بالجهل يبقى بقاءهما وبآخر قسم لاحدهما
والظن ترجح احد الطرفين وهو غير اعتقاد
الرجحان وقبل الشدة والضعف وطرفاه علم
وجهل وكسبي العلم يحصل بالنظر مع سلامة
جزئية ضرورية ومع فساد احدهما وقد
يحصل ضده وحصول العلم عنا الصحيح واجب
ولا حاجة الى العلم بانه لا بد من الجزء الصوري
وشرطه عدم الغاية وضدها وحضورها
وواجب ما تتوقف عليه العقليان وانفا
ضد المطلق على تقدير بقوته كان التكليف به
عقليا ويلزم العلم دليل والظن امارة
وبسائط عقلية ومركبة لاستحالة الدور
وقد يفيد اللفظي القطع ويجب تاويله عند
التعارض وهو قياس وتيماه والقياس اقتراني

واستثنائي والاول باعتبار الصورة القريبة
اربعة والبعيدة اثنتان وباعتبار المادة
القريبة خمسة والبعيدة اربعة والشافي
مقل وناتجه امران وكذا غير الحقيقي من الفعل
وفيه ضعفه والاخيران يفيدان الظن
وتفاصيل هذه الاشياء مذكورة في غير
هذا الفن والتعقل والتجرد مثلا زمانان لاستلزام
استعمام المحل انقسام الحال فان تشابهت
عرض الوضع للمركب والا تركبت مما لا يتناهى و
لاستلزام التجرد صحة المفعولية الملتزمة لا
مكان المصاحبة ومنها العقدة وتفارق
الطبيعة والمزاج بمقارنة الشعور والمقابلة
فالتابع ومحققه للفعل بالنسبة وتعلقها بالطرفين
ويتقدم الفعل الكليف الكافي والشافي
ولزوم احد المحالين لولاه ولا يتحد وقوع

للمركب
و
الملتزمة



المقدور مع عدد القادر ولا استبعاد في
تماثلها وتقابل العجز بقابل العدم والملكة
وتضاد الحالة لتضاد احكامها والفعل
ومنها اللذة والالم وهما نوعان من الادراك
مختصا بالاضافة يختلف بالقياس وليست
اللذة خروجا عن الحالة الغير الطبيعية لان
وقد تستند الالم الى التفرق وكل منهما احسي
وعقلي هو اقوى ومنها الارادة والكراهة
وهما نوعان من العلم واحدهما لازم مع
التقابل ويتغايران باعتبارهما بالنسبة الى
الفاعل وغيره وقد يتعلقان بدايتهما بالخلاف
الشهوة والنفرة فهذه الكيفيات تفتقر الى
الحيوة وهي صفة يقتضي الحس والحركة شرط
باعتدال المزاج عندنا فلا بد من البنية
ويفتقر الى الزوج وتقابل الموت تقابل العدم

والملك ومن الكيفيات النفسانية الصحة والمرض
والفرح والهم والغضب والخوف والحزن والعلم
بالكلية اما والخجل والحسد المحصة المنفصلة كالاستقامة
والانحناء والتقعير والعمش والشكل و
الخلقة والمنفصلة كالزوجية فالمستقيم والمفردية
اقصر الخطوط الواصلة بين نقطتين وكما
انه موجود فكذا الدائرة والتضاد متنف
عن المتقدم والمستدبر وكذا عارضهما والشكل
هية احاطة الحد او الحدود بالجسم مع
انضمام اللون يحصل الخلقة الثالث المضاف
وهو حقيقي او شهوري ويجب فيه الانعكاس
والمكافئ بالفعل او بالقوة ويعرض للموجودات
اجمع وبثوته ذهني والا تسلسل ولا ينفع
تعلق الاضافة بذاتها ولتقدم وجودها
عليه ويلزم التناهي في كل مرتبة من مراتب





العدد وكثرة صفاته ثم يحصر كل مضاف
مشهوري بعضا فبعضا حتى يعرض له الاختلاف
والاتفاق اما باعتبار زيد ولا الرابع
الاين وهو النسبة الى المكان وانواعه اربعة
عند قوم هي الحركة والسكون والاجتماع
والافتراق فالحركة كمال اول لما هو بالقوة من
حيث هو بالقوة او حصول الجسم في مكان بعد
آخر ويتوقف على المتقابلتين والعلتين و
المنسوب اليه والمقدار ثم منه وما اليه
وقد يتحدان محلا وقد يتضادان ذاتا و
عرضا وهما اعتباران متقابلان احدهما
احدهما بالنظر الى ما قالا ان له ولو اتحدت
العلتان اتفى المعلول بخلاف الطبيعة المختلفة وهو
المستلزمة في حال ما والمنسوب اليه اربع
فان بسائط الجواهر توجد دفعة ومركباتها

بعدم بعدم اجزائها والمضاف فرتابع وكذا
متى والحدة دفعة ولا يعقل حركة في مقولتي
الفعل والانفعال فمتى الكم باعتبارين لدخول
الماء القارورة المكونة عليه ويصدع الاستة
عند الغليان وحركة اجزاء المغتدى في جميع
الانطار على المناسب وفي الكيف للاستحالة
المحسوسة مع الجزم ببطلان الكون والبرق
كتكذيب حسهما وفي الاين والوضع ظاهر
ويعرض لها وحدة باعتبار وحدة المقدار
والمحل والقابل واختلاف المتقابلين والمنتهى
اليه مفض للاختلاف وتضاد الاولين
للتضاد ولا مدخل للمتقابلين في الانقسام
ويعرضها كيفية تشتد فتكون الحركة سريعة
وتضعف فتكون بطيئة ولاختلافهما الجهة
وسبب البطؤ الممانعة الخارجية او الداخلية

لاحلل السكنات والا لما احس بما اتصف
بالمقابل ولا اتصال لذوات الزوايا
والانعطاف لوجود زمان بين الى الملتقى
والسكون حفظ النسب فهو ضد يقابل الحركتين
وفي غير الاين حفظ النوع ومن الكون طبيعي
وقسري وارادي فطبيعي الحركة انما يحصل
عند مقارنة امر غير طبيعي للمتحرك اليه
وضعف فلا تكون دورية فقهريتها مستندة
الى قوة مستفادة قابلة للضعف وطبيعي
السكون يستند الى الطبيعة مطلقا ويعرض
البساطة ومقابلة خاصة ولا علل
الجنس ولا انواعه بما يقتضي الدور
متى وهو النسبة الى الزمان او طرفه والزمان
مقدار الحركة من حيث المقدم والتاخر
العارضان لها باعتبار اخر وانما تعرض

المقوم بالذات للمتغيرات وبالعرض لعروضها
ولا يفتقر وجود معروضها وعدمه في الزمان
وحدوث العالم يستلزم حدوثه السادس
الوضع وهو هيئة تعرض للجسم باعتبار نسبتين
وفيه تضاد وشدة وضعف السابع الملك
ونسبة التمليك الثامن والتاسع ان يفعل
وان ينفعل والحق ثبوتهما هنا والا لزم التسلسل

## المقصد الثالث في اثبات الصانع

وصفاته واثاره وفيه فصول الفصل
الاول في وجوده الموجود ان كان واجبا
فهو المط والا لاستلزمه لاستحالة الدور
او التسلسل الثاني في صفاته وجود العالم بعد
عدمه ينفي الايجاب والواسطة غير معقولة
وتمكن عروض الوجوب والامكان للاثر باعتبار
واجتماع القدرة على المستقبل مع العدم في

الحال والانتفاء ليس بفعل الضد وعمومية
العلة يستلزم عمومية الصفة والاحكام
والتجرد إسناد كل شيء اليه ودلائل العلم والاخبار
عام والتغاير اعتباري ولا يستدعي العلم
صورا مغايرة للمعلومات لان نسبة العلم
اليه اشد من نسبة الصور المعقولة لنا وغيرنا
الاضافات ممكن ويمكن اجتماع الوجوب
والامكان باعتبارين وكل قادر عالم
حي بالضرورة وتخصيص بعض الممكنات بالايجاد
في وقت يدل على ارادته وهو ليست زائدة
على الداعي والا لزم التسلسل او تعدد القدماء
والنقل دل على استحالة الآلات وعمومية
قدرته تعالى تدل على ثبوت والنفساني غير
معقول واسناد الفعل تدل على صدقه وجوب
الوجود يدل على سرمديته وعلى نفي الزايد

والشريك والمثل والتركيب بمعانيه والعدد
والمحل والحلول والاتحاد والجهة وحلول
الحوادث فيه والحاجة والالم مطلقا واللذة
المزاجية والمعانى والاحوال والصفات
الزائدة عينا والرؤية وسؤال موسى لقومه
والنظر لا يدل على الرؤية مع قبوله التاويل
وتعليق الرؤية باستقرار المتحرك لا يدل على
الامكان واشتراك المعلولات لا يدل على
اشتراك العلل مع منع العلل والحصر وعلى ثبوت العلل
الجود والملك والتمام وفوقه والحقيقة و
الخبرية والحكمة والتخير والقهر والقدوسية
واما اليد والوجه والقدم والرحمة والكرم
والرضا والمكونين فراجعة الى ما تقدم
الثالث في افعاله الفعل المصف بالزايد
اما حسن او قبيح والحسن اربعة وبما عقلنا

للعلم بحسن الاحسان وقبح الظلم من غير
شرع ولا سمعا لهما مطلقا لو حسنا شرعا
وكان العاكس وبجوز المغايرة في العلوم
لمغايرة التصور وارتكاب اقل القبحين
مع امكان الخلاص والجبر باطل واستغناؤه
وعلم يدلان على اسماء القبح عن افعاله مع
قدرته عليه لعموم النسبة ولا ينافي الاستغنا
اللاحق ونفي العرض يستلزم العبث ولا يلزم
عوده اليه وارادة القبيح قبيحة وكذا ترك
ارادة الحسن والامر والنهي وبعض الافعال
مستنده الينا والمعلومية غير لازمة والعلم
تابع والضرورة قاضية باسناد افعالنا
الينا والوجوب الداعي لا ينافي القدرة
والاتحاد لا يستلزم العلم الامع اقتران القصد
بكني الاجمالي ومع الاجتماع تقع ارادته تعم

كالواجب

والحدوث اعتبارى وامتناع الجسم لغيره و
تعذر المماثلة فى بعض الافعال لتعذر الاحاطة
ولا مناسبة فى الخيرية بين فعلنا وفعله والشكر
على مقدمات الايمان والسمع متأول ومعارض
بمثله والترجيح معنا وحسن المدح والذم على
المتولد لصفى العلم باضافته البنا والوجوب
باختيار السبب لاحق والذم فى القاء الصبى
على الماء الاحراق والقضاء والقدر
ادلة بينا خلق الفعل لزم المحال او الالزام
صح فى الواجب خاصة او الاعلام صح مطلقا وقد
نبه امير المؤمنين ع فى حديث الاصبغ والاضلال
اشارة الى خلاف الحق فعل الضلالة والاهلاك والاهدى
مقابل والالزام منتفيان عنه تع وتعذيب غير المكلف
فى الرياضة واد امة النظر فى الاسود فتح وكلام نوح ع
مجاز والخدمة ليست بحق له والتبعية فى بعض الاكرام

بجازة والكيف حسن
وشكره على صحة الاجمل
بدونه بخلاف الجوع والعطش
والخوف لتوقف الشكر بالقلب واللسان
النوع الثانى استحالة البقاء والرياضة و
ادامة النظر فى الامور الدائمة

العالمة وتذكير الانذار لان المستلزمة
لاقامة العدل مع زيادة الاجر والثواب
وواجب لزجره عن القبايح وشرايط حسنه
انتفاء المفسدة وتقدمه وامكان متعلقه
وثبوت صفة زائدة على حسنه وعلم المكلف
بصفات الفعل وقدر المستحق وامتناع القبح
عليه وقدرة المكلف على الفعل وعليه به
وامكانه وامكان الالة ومتعلقه اما
علم اما عقلى او سمعى واما ظن واما عمل وهو
منقطع للاجماع ولاتصال الثواب وعلم
حسنه عامة وضرر الكافر من اختياره
وهو مفسدة لا من حيث التكليف بخلاف
لما شرطناه والفائدة ثابتة واللطف واجب
ليحصل الغرض به فان كان من المكلف وجب
ان تشعره به وتوجبه وان كان من غيرنا

وتعذر تعه عليه
معلوم تعه وحسن عليه وان كان
من فعل ع

شرط فى التكليف للعلم بالفعل ووجوه القبح
منتفية والكافر لا تخلو عن الاجتناب بالشقاء
والشقاوة ليس بمفسدة ويقبح منه تعالى التعذيب
مع منعه ووقت الذم ولا بد من المناسبة
والا ترجح بلا مرجح بالنسبة الى المنتسبين ولا
يبلغ الالجاء ويعلم المكلف اللطف اجمالا او
تفصيلا وزيادة اللطف على جهة الحسن ويدخله
المحسن بشرط حسن البدلين وبعض الالم قبيح
تصدر عنا خاصة وبعضه حسن تصدر منه تعالى
عنا ومنا وحسنه اما لاستحقاق او لاشتماله
على النفع او دفع الضرر الزايدين ولكونه عاديا
او على وجه الدفع ولا بد فى المشتمل على النفع من
اللطف ويجوز فى المستحق كونه عقابا ولا
يكفى اللطف فى ألم المكلف فى الحسن ولا يحسن
مع اشتمال اللذة على لطفيته ولا يشترط فى

لطف م

الحسن اختيار المتالم بالفعل والعوض ينفع
صيتي خال عن التعظيم والاجلال ويسمى عليه
ما زال اللام وتفوت المنافع لمصلحة الغير
وانزال

## المقصد الخامس فى الامامة

الامام لطف فيجب نصبه على الله تحصيلا للغرض
والمفاسد معلومة الانتفاء والحضار اللطف
فيه معلوم للعقلاء ووجوده لطف وتصرفه
لطف اخر وعدمه منا وامتناع التسلسل
يوجب عصمته ولانه حافظ للشرع والوجوب
الانكار عليه لو اقدم على المعصية فيضاد
امر الطاعة وتفوت الغرض من نصبه ولاحتطام
درجته عن اقل العوام ولا سافى العصمة الفقة
وقبح تقديم المفضول معلوم ولا ترجيح فى
التساوى والعصمة تقتضى النص وسيّد بد صلى الله
عليه وآله وسلم ونعما مختصان على عليه السلام

## المتصل الرابع

والنص الجلي في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
سلموا عليه بامرة المؤمنين وانت خليفتي على
من بعدي وغيرها ولقوله تعالى انما وليكم الله
ورسوله وانما احتمت الاوصاف في علي
عليه السلام بحديث الغدير المتواتر
وحديث المنزلة المتواتر ولا استحالة في
المدينة مع الاجماع ولقوله صلى الله عليه
وآله انت اخي ووصي وخليفتي من بعدي
وقاضي ديني بالكسر للدال ولانه افضل واتقى
المفضول فتحة عقلا ولظهور المخرة على سلمه
كقدح خيبر ومخاطبة الثعبان ودفع الصخرة
العظيمة عن القليب ومحاربة الجن ورد
الشمس وادعى الامامة فيكون صادقا
ولسبق كفر غيره فلا يصلح للامامة فيتعين
هو عليه السلام ولقوله تعالى وكونوا مع الصادقين

ولقوله تعالى واطيعوا امركم ولان الجماعة
غير على عليه السلام غير صالح للامامة
لظلمهم بتقدم كفرهم وخالف ابو بكر كتاب الله
في منع ارث رسول الله صلى الله عليه وآله
بخبر رواه ومنع فاطمة عليها السلام فدكا مع
ادعاء النحلة لها وشهد علي عليه السلام وام
ايمن وصدقا الارواح في ادعاء الحرة لهن
ولهذا ردها عمر بن عبد العزيز واوصت
ان لا يصلي عليها ابو بكر قد فعلت ليلا ولقوله
اقيلوني فلست بخيركم وعلي فيكم وان لي شيطانا
تعتريه ولقول عمر كانت بيعة عمر فلتة وفي
الله المسلمين شرها فمن عاد الى مثلها فاقتلوه
وشك عند موته في استحقاقه للامامة
وخالف الرسول في الاستخلاف عندهم وفي
قوله من عندله صلى الله عليه وآله وفي

التخلف عن جيش اسامه مع علمهم بقصد البعد
ودل اسامه عليهم فهو افضل وعلى عليه السلام
لم يدل عليه احد وهو افضل من اسامة ولم
يتول عملا في زمانه واعطاه سورة براءة
فنزل جبرئيل وامر برده واخذ السورة
منه وان لا يقرأها الا هو او رجل من اهله
فبعث بها عليا عليه السلام ولم يكن عارفا
بالاحكام حتى قطع يسار سارق واحرق
فخالف النار ولم يعرف الكلالة ولا ميراث
الجدة واضطرب في احكامه ولم يحد احدا
ولا انتص منه ودفن في بيت رسول الله ص
وقد نفى الله تعالى وحزله في جيلونه وبعث
الى امير المومنين ع لما اسمع من البيعة فاضرم
فيه النار وفيه فاطمة وجماعة من بني
هاشم ورد عليه الحسنان لما بويع وندم

على كشف بيت فاطمة عليها السلام وامر عمر
برجم امراة حامل واخرى محضونة فنهاه علي عليه
السلام فقال لولا علي لهلك عمر وشكك عند
موت النبي صلى الله عليه وآله حتى تلا عليه
ابوبكر انك ميت وانهم ميتون فقال كانني لم
اسمع هذه الاية وقال كلا فقد من شرح حق
المحدثات كما مشى المعالات في الصدات
واعطى ازواج النبي صلى الله عليه وآله وافرض
ومنع اهل البيت من حقهم ونفى في الحد مائة
وضرب وفضل في القسمة ومنع المعدن وحكم في
الشوى بقدر الصواب وحرق كتاب فاطمة
عليها السلام ورد عثمان من طرد سعد
حق احد ثوابا في امر المسلمين ما احدثوا واثر
اهله بالاموال وحمى لنفسه ووقع منه اشياء
ينكره في حق الصحابة فضرب ابن مسعود حتى

مات واحرق مصحفه وضرب عمارا حتى اصابه
فتق وضرب اباذر ونفاه الى الربذة وأسقط
الحدود حتى ابن عمر والحد عن الوليد مع وجوبها
وخذل الصحابة حتى قتل وقال امير المؤمنين
عليه السلام الله قتله ولا بدين الاهله
ثلث وقاتل اخيه عن احد سوء بدرا السيف وعلى
عليه السلام افضل لكثرة جهاده وعظم بلائه
في وقايع النبي صلى الله عليه وآله باجمعها وله
سبع احد وجنه في غزاة بدر واحد ويوم
الاحزاب وخيبر وحنين وغيرها ولانه
اعلم لفقه حدسه وشدة ملازمته للرسول
صلى الله عليه وآله ورجعت الصحابة اليه
في الوقايع بعد غلطهم وقال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم اقضاكم علي واسند الفضلاء في جميع
العلوم اليه واخبر هو عليه السلام بذلك

والفضل والسنا والكثرة سخائه على غيره و
كان ازهد الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله
واعبدهم واحلمهم واشرفهم خلقا واقدمهم اعمانا
واصحهم واسدهم رايا وأكثرهم حرصا على
اقامة حدود الله تعالى واحفظهم لكتاب العزيز
ولاخباره بالغيب واستجابة دعائه وظهور
المعجزات عنه واختصاصه بالقرابة والاخوة
ووجوب المحبة والصهرة ومساواة الانبياء
وحيز الطاهرة المنزلة والعدين ولاسقاء
سبق كفره والكثرة الانتفاع به وتميزه بالكمالات
النفسانية والبدنية والخارجية والنقل له
على الاحد عشر ولوجوب العصمة وانتفائها عن
غيرهم ووجود الكمالات فيهم ومحاربوا
علي كفرة ومخالفوه فسقة المقصد السادس
في المعاد والوعد والوعيد وما يتصل بذلك

واحد

اكثره

المعجزات

حكم المثلين واحد والسمع دل على امكان أحدهما
والكراهة ووجوب الخلاء واختلاف المتفقات
ممنوعة والامكان يطلق على جواز العدم والسمع حمل
عليه ويتأول في المكلف بالمحال كما في قصة ابرهيم
عليه السلام واثبات الفناء غير معقول لانه
ان قام بذاته لم يكن ضدا وكذا ان قام بالجوهر
ولاستلزامه الاولوية ولاستلزامه انقلاب
الحقائق والتسلسل واثبات بقاء لا في محل
يستلزم الترجيح من غير مرجح + واجتماع النقيضين
واثباته في محل يستلزم توقف الشيء على نفسه اما
ابتداء او بواسطة ووجوب ايفاء الوعد
الحكمة تقتضي وجوب البعث والضرورة قاضية
بثبوت الجسماني من حيث محمد صلى الله عليه وآله
مع امكانه ولا يجب ايعاده لتواصل الكلف
وعدم تحقق الاخلال وحصول الخيبة بتجاوزه

ودوام الحرقة مع الاحتراق وتولد البدن من
غير التوالد وتناهي القوى الجسمانية استبعادات
ويستحق الثواب والمدح بفعل الواجب والمندوب
وبفعل ضد القبيح والاخلال به بشرط فعل الواجب
لوجوبه او لوجه وجوبه والمندوب كذلك والضد
لانه ترك القبيح والاخلال لانه اخلال به لان
المشقة من غير عوض ظلم ولو امكن الابتداء
به كان عبثا وكذا يستحق العقاب والذم بفعل
القبيح والاخلال بالواجب لاشتماله على اللطف
والسمع ولامتناع في اجتماع الاستحقاقين
باعتبارين وايجاب المشقة في شكر النعمة قبيح و
لقضاء العقل به مع الجهل ويشترط في استحقاق
الثواب كون الفعل والاخلال به شاقا لارتفع
الندم على فعله ولانتفاء النفع العاجل اذا
فعل للوجه وجبا ويقارن الثواب التعظيم

ولاستبعاده

والعقاب بالاهانة للعلم الضروري باستحقاقهما
مع فعل وجههما ويجب دوامها لاشتمالها على
اللطف ولدوام المدح والذم ويجب ايصالهما
لولاه ويجب خلوصهما والا لكان الثواب انقص
حالا من العوض وهو داخل في باب الزجر وكل
ذي مروءة في الجنة لا يطلب الازيد ويبلغ سرورهم
بالشكر الى حد اشقاء المشقة وغمهم بالثواب
ففي مسعه ترك القبايح واهل النار ملجؤن
الى ترك القبيح ويجوز توقف الثواب على شرط ولا
لا يثبت العارف بالله تعالى خاصة وهو شروط
بالموافاة لقوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك وقوله
تعالى ومن يرتد منكم عن دينه والاحباط
باطل لاستلزامه الظلم ولقوله تعالى فمن يعمل
مثقال ذرة خيرا يره ولعدم الاولوية اذا
كان الاخر ضعفا وحصول المتنافيين مع





التنافي والكافر مخلد في عذاب صاحب الكبيرة
سقط لاستحقاقه الثواب بايمانه ولقبحه عند
العقلاء والسمعيات متناولة ودوام العقاب
مختص بالكافر والعفو واقع لانه حقه تعالى
فجاز اسقاطه فلا ضرر عليه في تركه مع ضرره
الثاني له فحسن اسقاطه ولانه تعالى والسمع والاجماع
على الشفاعة فقيل لزيادة المنافع ويبطل
منافي خفة وفي المطاع لا يستلزم نفي المجاب
وباقي السمعيات متناولة للكفار وقيل
في اسقاط المضار والحق صدق الشفاعة
فيهما وثبوت الثاني له صلى الله عليه لقوله
ادخرت شفاعتي لاهل الكبائر من امتي والتوبة
واجبة لدفعها الضرر ولوجوب الندم على كل
قبيح اما خلال بواجب وندم على القبيح لقبحه ولا
اسعت وخوف النار ان كان الغاية وكذلك

احسانه

وكذا الاخلال فلا يصح من المحقق ولا يتم القياس
على الواجب ولو اعتقد فيه الحسن لصحت وكذا
المستحق والمخصوص ترجيح الداعي الى الندم
عن بعض بيعث عليه وان اشترك الداعي
في الندم عن القبيح كما في الداعي الى الفعل
وقد يشترك الترجيح اشترك وقوع الندم
وقد تدل كلام امير المؤمنين وولده
عليه افضل الصلوات واكمل التحيات والا
لزم الحكم ببقاء الكفر على التائب منه مقيم
على صغيرة والذنب ان كان في حقه تعالى من
فعل قبيح كفى فيه الندم والعزم وفي
الاخلال بالواجب اختلف حكم بقائه وقضاه
وعدمهما وان كان في حق آدمي استتبع ايضا
ان كان ظلما والعزم عليه مع التمكن
والارشاد ان كان اضلالا وليس في ذلك

على العقاب

احزاء ويجب الاعتذار في غيابه مع بلوغه
وفي جانب التفضيل مع الذكر اشكال وفي
وجوب التحديد اشكال وكذا المعلول مع
العلة ووجوب سقوط العقاب بها لا لكثرة

والعقاب يسقط بها

ثوابها لانها قد تقع بخيط وولاه لا يبقى الفرق
بين التقدم والتاخر والاختصاص ولا
تقبل في الاخرة لانتفاء الشرط وعذاب
القبر واقع لامكانه وتواتر السمع بوقوعه
وسائر السمعيات من الميزان والصراط
ونظائر الكتب ممكنة ودل السمع على ثبوتها
يجب التصديق بها والسمع دل ان الجنة والنار
مخلوقتان الان والمعاد ضائع متناول له

انتهى

والايمان التصديق بالقلب واللسان ولا
يكفي الاول لقوله تعالى واستيقنتها انفسهم ولا

ونحوه

الثاني لقوله قل لم تؤمنوا ولكم بعدم الايمان

الخوج ص

اما مع الضداد بدونه والفسق عن طاعة
الله تعالى مع الايمان بالله فقاد اظهار
الايمان واخفاء الكفر والفاسق من وجه
حيث فيه والامر بالمعروف الواجب واجب
وكذا النهي عن المنكر والمندوب مندوب سمعا
والا لزم خلاف الواقع او الاخلال بحكمة يعتبر
وشرطهما علم فاعلهما بالوجه ويجوز التاديب
واسقاء المفسدة والله اعلم بالصواب

تمت الكتاب بعون الملك
الوهاب بتحريرا في تاريخ
شهر جماد الاول
سنة
عم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا سواء الطريق وجعل
لنا التوفيق خير رفيق والصلوة والسلام
على من ارسله هدى هو بالاهتداء حقيق
ونشرا به الاقتداء يليق وعلى آله واصحابه
الذين سعدوا بمناهج الصدق بالتصديق
وصعدوا معارج الحق بالتحقيق اما بعد
فهذا غاية تهذيب الكلام فى تحرير المنطق
والكلام وتقريب المرام من تقرير عقايد
الاسلام جعلته بتصرف حاولا لتبصرة ذى
الافهام وتذكرة لمن اراد ان يذكر من
ذوى الافهام سيما الولد الاعز الحبر المرئ
بالاكرام سمى حبيب الله عليه التحية والسلام
لازال من التوفيق قوام ومن التائيد عصام
وعلى الله التوكل وبيده الاعتصام القسم الاول



فى المنطق مقدمة العلم ان كان اذعانا
للنسبة فتصديق والا فتصور ويقتضيان
بالضرورة الضرورة والاكتساب بالنظر
وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول وتقع
فيه الخطاء فاحتيج الى قانون ليعصم عنه وهو
المنطق وهو موضوعه المعلوم التصورى
او التصديقى من حيث توصل الى مطلوب تصورى
معرفا او تصديقى قياسى حجة التصورات
دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة
وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام ولا
بد من اللزوم عقلا او عرفا ويلزمها المطابقة
ولو تقديرا ولا عكس والموضوع ان قصد
بجزئه الدلالة على جزء المعنى فمركب اما
تام خبرا وانشاء واما ناقص يقتضى اوغيره
والا فمفرد وهو ان استقل فمع الدلالة على احد

على بعد الان مسمة كلمة وبدونها اسم والا
فاداة ما يضا ان اخذ معناه فع تشخصه وضعا
علم وقد متواطئ ان تساوت افراده
ومشكك ان تفاوتت بادلية واولوية وان
كثر فان وضع لكل فمشترك والا فان اشتهر
في الثاني فمنقول بسبب الناقل والا فحقيقه
ومجاز المفهوم ان امتنع فرض صدقه على الكثرين
فجزئي والا فكلي امتنعت افراده او امكنت ولم
توجد او وجد الواحد فقط مع امكان الغير
او امتناعه والكثير مع التناهي او عدمه والكليان
ان تفارقا فكليا تباين والا فان تصادقا
كليا من الجانبين فمتساويان وبقيضهما كذلك
او من جانب فاعم واخص مطلقا ونقيضهما
بالعكس والا فمن وجه وبين نقيضهما تباين
جزئي كالمتباينين وقد تقال الجزئي للاخص

وهو اعم والكليان خمس الاول الجنس وهو
المقول على خمس الكثرة المختلفة الحقايق في
جواب ما هو فان كان الجواب عن الماهية عن
بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل
فقريب كالحيوان والا فبعيد كالجسم الثاني
النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة
في جواب ما هو وقد يقال على الماهية المقول
عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ويخص
باسم الاصناف كاول بالحقيقي وبينهما عموم
من وجه لتصادقهما على الانسان وتفارقهما
في الحيوان والنقطة ثم الاجناس ترتب متصاعدة
الى العالي وبسيطة بين الاجناس والانواع
متنازلة الى السافل وبسيطة نوع الانواع وما
بينهما متوسطات الثالث الفصل وهو
المقول على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته

فان بين عن المشارك في الجنس القريب فقريب
او البعيد فبعيد واذا نسب الى ما يتميز والمفهوم
والى ما يميز عنه فمقسم والمفهوم للعام والى مفهوم
للاسافل ولا عكس والمقسم بالعكس **الرابع** الخاصة
وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة
فقط **الخامس** العرض العام وهو الخارج المقول
عليها وعلى غيرها وكل منهما ان امتنع انفكاكه
عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود
بين يلزم تصوره من تصور الملزوم او من
تصور هما الجزم باللزوم وغير بين بخلافه
والا فعرض مفارق لزوم او بين زوال بسرعة
او بطؤ **خاتمة** مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا
ومعروضه طبيعيا والمجموع عقليا وكذا
الانواع الخمسة والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود
اشخاصه **فصل** معرف الشيء ما يقال



عليه لافادة تصوره ويشترط ان يكون
مساويا واجلى فلا يصح بالاعم والاخفى
والمساوي معرفة والاخفى والمرادف بالفصل
القريب حد وبالخاصة رسم فان كان مع
الجنس القريب تام والا فناقص ولا يعرف
بالعرض العام وقد اجيز في الناقص ان يكون
اعم كالمتحيز وهو ما تقصد به تفسير مدلول
اللفظ **التصديقيات** القضية قول يحتمل الصدق
والكذب فان كان الحكم بثبوت شيء لشيء او
نفيه عنه فحمليه موجبة وسالبة ويسمى
المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا
والدال على النسبة رابطة وقد تستعير لها
هو والا فشرطية ويسمى الجزء الاول مقدما
والثاني تاليا **والموضوع** ان كان شخصا معينا
سميت القضية شخصية ومخصوصة وان كان

نفس الحقيقة تطبيعية والا فاتربين بكبة افراده
كلا او بعضا مخصوصة كلية او جزئية وما
به البيان . سودا والا فمهملة وتلازم الخبر
ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققا
وهي الخارجية ومقدرا فالحقيقية او فهنا
فالذهنية وقد يجعل حرف السلب جزأ من جزء
فيسمى معدولة وقد يصرح بكيفية النسبة وتسمى
موجهة وما به البيان جهة فان كان الحكم
بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع
فضرورية ذاتية او ما دام وصفه فشروطة
عامة او في وقت معين فوقتية مطلقة او
عين معين فمنتشرة مطلقة او بدوام ما سما
دام الذات فذاتية او ما دام الوصف فعرفية
عامة او بفعليتها فمطلقة عامة او بعدم
ضرورة خلافها فممكنة عامة هذه بسايط

وقد تقيد العامتان الوقتيتان المطلقتان
باللا دوام الذاتي فتسمى المشروطة الخاصة
والعرفية الخاصة والمنتشرة وقد تقيد المطلقة
العامة باللا ضرورة الذاتية فتسمى الوجودية
اللا دائمة وقد تقيد الممكنة العامة باللا
ضرورة الجانب الموافق ايضا وتسمى الممكنة
الخاصة وهذه مركبة لان اللا اشارة
الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة
مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية لما قيدتا بهما

فصل الشرطية متصلة ان حكم فيها
بثبوت نسبة على تقدير اخرى او نفيها عنه
لزومية ان كان ذلك لعلاقة والا فاتفاقية
ومنفصلة ان حكم بتنافي نسبتين او لا تنافيهما
صدقا وكذبا وهي الحقيقية او صدقا فقط
فمانعة الجمع او كذبا فقط فمانعة الخلو او كلاهما الحلو

عنادية ان كان التنافي لذاتي الجزئيين
ولا فاتفاقية ثم الحكم في الشرطية ان كان
على جميع تقادير المقدم فكلية او بعضها مطلقا
فجزئية او معينا فشخصية والا فمهملة وطرفا
الشرطية في الاصل قضيتان حمليتان او
متصلتان او منفصلتان او مختلفتان الا
انهما خرجتا بزيادة اداة الاتصال
او الانفصال عن التمام **فصل**
التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته
من صدق كل كذب الاخرى وبالعكس
ولا بد من الاختلاف في الكم والكيف والجهة
والاتحاد في ما عداها والنقيض للضرورية
الممكنة العامة وللدائمة المطلقة العامة
وللمشروطة العامة الحينية الممكنة وللعرفية
العامة الحينية المطلقة وللمركبة المفهوم المردد

بين نقيض الجزئيين لكن في الجزئية بالنسبة
الى كل فرد **فصل** العكس المستوى
تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق و
الكيف الموجبة اما معكس جزئية لجواز عموم
المحمول او التالي والسالبة الكلية تنعكس كلية
والا لزم سلب الشيء عن نفسه والجزئية لا
تنعكس اصلا لجواز عموم الموضوع او المقدم
واما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمتان
والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية
لا دائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة
العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين وفي
السوالب تنعكس الدائمتان دائمة والعامتان
عرفية عامة والخاصتان عرفية لا دائمة
في البعض والبيان في الكل ان نقيض العكس مع
الاصل فيجيء الخ ولا عكس للبواقي بالنقيض

فصل عكس النقيض تبديل نقيض الطرفين
مع بقاء الصدق والكيف اوجعل نقيض الثاني
اولا مع مخالفه الكيف وحكم الموجبات ههنا
حكم السوالب في المستوى والبيان البيان
والنقيض النقض وبين انعكاس الخاصتين من
الموجبة الجزئية ههنا ومن السالبة الجزئية
في العرفية والخاصة فصل القياس
قول من قضايا يلزم لذاته قول آخر فان
كان مذكورا فيه بمادته وهيئة فاستاني
والا فاقتراني حملي او شرطي وموضوع المطلق
من الحملي يسمى اصغر ومحموله اكبر والمتكرر اوسط
وما فيه الاصغر الصغرى والاكبر الكبرى والا
وسط اما محمول الصغرى وموضوع الكبرى وهو
الشكل الاول او محمولهما فالثاني او موضوعيهما
فالثالث او عكس الاول فالرابع ويشترط في

وعن الاول بالسياق
وبالعكس م





الاول ايجاب الصغرى وغليتها مع كلية الكبرى
لينتج الموجبتان مع الموجبة الموجبتين ومع
السالبة السالبتين بالضرورة وفي الثاني
اختلافهما في الكيف وكلية الكبرى مع دوام
الصغرى او انعكاس سالبة الكبرى وكون
الممكنة مع ضروريه او كبرى شرطية لينتج الكليان
سالبة كلية والمختلفتان فالحكم ايضا سالبة
جزئية بالخلف او عكس الكبرى والصغرى ثم
والترتيب ثم عكس النتيجة وفي الثالث ايجاب
الصغرى مع كلية احديهما لينتج الموجبتان مع
الموجبة الكلية او بالعكس موجبة جزئية ومع
السالبة الكلية والكلية مع الجزئية سالبة
جزئية بالخلف او عكس الصغرى والكبرى والترتيب
ثم النتيجة وفي الرابع ايجابهما مع كلية الصغرى
او اختلافهما مع كلية احديهما لينتج الموجبة

الكلية مع الاربع والجزئية مع السالبة الكلية
بالسالبتان مع الموجبة الكلية وكليتها مع
الموجبة الجزئية موجبة جزئية ان لم يكن
سلب والاسالبة بالخلف او بعكس التربيب ثم
الفتحة او بعكس المقدمتين او بالرد الى الثاني
بعكس الصغرى او الثالث بعكس الكبرى وضابط
شرايط الاربعة انه لابد اما من عموم موضوعة
الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل او حمله
على الاكبر واما من عموم موضوعية الاكبر
مع الاختلاف في الكيف ومع منافاة نسبة
وصف الاوسط الى وصف الاكبر لنسبة الى
ذات الاصغر الشرطي من الاقتراني اما ان
يتركبين منفصلتين او منفصلتين او حملية
ومتصلة او حملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة
وتعقد الاشكال الاربعة وفي تضيفها

طول

طول الاستثنائي بيحث من المتصلة وضع
المقدم ورفع التالي والحقيقية وضع كل
كمانعة الجمع ورفعه كمانعة الخلو وقد يخص
باسم قياس الخلف ما قصد به اثبات المط
بابطال نقيضه ورجعه الى الاستثنائي واقتراني
الاستقرائي ضم الجزئيات الاثبات حكم كلي
والتمثيل بيان مشاركة جزئي لاخر في علة
الحكم ليثبت ذلك الحكم فيه والعمدة في طريقة
الدوران والترديد خامته القياس اما
برهاني يتالف من اليقينيات واصولها
الاوليات والمشاهدات والتجريبيات والحدسيات
والمتواترات والفطريات فقط ان كان الاوسط
مع ان علية للنسبة في الذهن علة لها في الواقع
لمي والا فاني واما جدلي يتالف من المشهورات
والمسلمات واما خطابي يتالف من المقبولات

والمظنونات واما شعرى يتالف من المخيلات
واما سفسطى يتالف من الوهميات والمشبهات

**فصل** اجزاء العلوم الموضوعات
وهى التى يبحث فى العلم عن اعراضها الذاتية
والمبادى وهى حدود الموضوعات واجزاءها
واعراضها ومقدمات بينة او ماخوذة
يبتنى عليها قياسيات العلم والمسايل وهى
قضايا يطلب فى العلم وموضوعاتها موضوع
العلم او نوع منه او عرض ذاتى له او مركب
منهما ومحمولاتها امور خارجة عنها لاحقة
لها لذواتها وقد يقال المبادى لما يبتداء
به قبل المقصود والمقدمات لما يتوقف عليه
الشروع بوجه لحاذ، وفرط الرغبة كتعريف
العلم وبيان غايته وموضوعه وكان القدماء
يذكرون الرؤس الثمانية الاول الغرض ليلا



يكون النظر بطلبه عبثا والثالث المنفعة اى ما
يتشوقه الكل ليشط للطلب ويحمل المشقة والثالث
السمة وهى عنوان العلم ليكون عنده اجمال
ما يفصله والرابع المؤلف ليمكن تلب المتعلم والحاذ
من اى علم هو ليطلب فيه ما يليق به والسادس
فى اى مرتبة هو ليقدم على ما يجب ويوخر عما
يجب والسابع القسمة ليطلب فى كل باب يليق
به والثامن الاخباء التعليمية وهى التقسيم اعنى
التكثير من فوق والتحليل عكسه والحد هادى
جعل الحد والبرهان اى الطريق الى الوقوف
على الحق والعمل به وهذا بالمقاصد اشبه

تم مختصر متمم المنطق من التهذيب
ويتلوه متمم الكلام بعون الملك
العلام والحمد لله
رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثانى فى الطبيعيات . وهو مرتب
على ثلاثة فنون الفن الاول فيما يعم الاجسام وهو
مشتمل على فصول فصل فى ابطال الجزء
الذى لا يتجزى لانا لو فرضنا جزءا ما بين جزءين فاما
ان يكون الوسط مماسا من تلاقى الطرفين
او لا يكون لا سبيل الى الثانى لانه لو لم يكن
مماسا لكانت جزءا مستداخلة فلا يكون وسط
طرف وقد فرضنا هما هذا هف هيئت كونه مماسا
من تلاقيهما فما ان تلاقى احد الطرفين
غير ما به تلاقى الاخر فينقسم وكذا لو
فرضنا جزءا على شكل جزءين فاما ان تلاقى
واحد منهما ايجموعهما او من كل واحد
منهما شيئا والاول مح والا لم يكن الملتقى فيما بين
احد المتسميين الاخرين فيلزم الانقسام وهو ح





فصل فى اثبات الهيولى كل جسم مركب
من جزءين محل احدهما فى الاخر سمى المحل
هيولى والحال صورة وبرهانه ان بعض
الاجسام المقابلة تلاقيا تفكك مثل الماء والنار
يجب ان يكون فى نفسه متصلا واحدا والا
لزم المحال الذى لا يخفى ويلزم من هذا اثبات اثبات الهيولى
الهيولى فى الاجسام كلها لان ذلك المتصل
قابل للانفصال والقابل للانفصال اما
ان يكون اما مقدارا او الصورة المستلزمة
له او معنى آخر لا سبيل الى الاول والثانى
والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال
فى حالة واحدة لان القابل يجب وجوده
مع المقبول متغايرين ان يكون القابل معنى آخر
وهو المعنى بالهيولى واذا ثبت ان ذلك الجسم
مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون

الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة لان
الطبيعة المقدارية اما ان يكون بذاتها غنية
عن المحل او لم تكن والاول محال والا لاستحال
حلولها في المحل فتعين افتقارها الى المحل

**فصل** في ان الصورة الجسمية
لا تتجرد عن الهيولى لانها لو وجدت الصورة
بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما ان يكون
متناهية او غير متناهية لا سبيل الى الثاني
لان الاجسام كلها متناهية والا لامكن
ان يخرج من مبدأ واحدة امتدادان على استقامة
واحد كائنا ما كانا فاما ثلث وكلما كان الاعظم
كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية
لامكن بينهما بعد فوق متناه مع كونه
محصورا بين خاصرين هذا ما بيان انه لا
سبيل الى القسم الاول فلانها لو كانت متناهية

لا تحاط بها حد واحد او حدود فيكون
متشكلا لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من
احاطة الحد او الحدود بالمقدار
فلذلك الشكل اما ان يكون للجسمية وهو
محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل
واحد وبسبب لازم للجسمية وهو محال وبسبب
عارض لها وهو ايضا محال والا لامكان زواله
فامكن ان تتشكل صورة بشكل اخر فيكون
قابلا للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو
من الهيولى والصورة فما لم تكن الصورة
العارية عن الهيولى مركبة من الهيولى والصورة
هف **فصل** في ان الهيولى لا تتجرد عن
الصورة لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان
يكون ذات وضع او لا يكون ولا سبيل الى كل
واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن

الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها
اما ان ينقسم او لا سبيل الى الثاني لان كل ما له
وضع فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء ولا سبيل
الى الاول لانها اما ان ينقسم في جهة واحدة
فقط فيكون خطا او في جهتين فيكون سطحا او
في ثلث جهات فيكون جسما وكل واحد منها باطل
اما انه لا يجوز ان يكون خطا لان وجود الخط
على الاستقلال ممتنع لانه اذا انتهى اليه طرفاء
السطحين المنتقيين لاضلاع فاما ان يحجب
بلا بينهما او لا يحجب لا جايز ان لا يحجب والا
لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين
مجموعهما اعظم من الواحد ولا جايز ان يحجب
والا لانقسم الخط في جهتين لان ما بلا في احدهما
غير ما بلا في الاخر وهو محال واما انه لا يجوز ان
يكون سطحا لانها لو كانت سطحا فاذا انتهى



اليه طرفاء الجسمين فاما ان يحجب بلا بينهما
او لا يحجب وكل واحد منهما باطل على ما مر في الخط
واما انه لا يجوز ان يكون جسما لانه فلانها
لو كانت جسما كانت مركبة من الهيولى والصورة
كما مر واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها
اذا كانت غير ذات وضع فاذا اتصل بها
الصورة الجسمية فاما ان لا يحصل في حيز اصلا
او يحصل في جميع الاحياز او يحصل في بعض الاحياز
دون بعض والاول والثاني محالان بالبديهة
والثالث انما صح لان حصولها في كل واحد
ممكن فلو حصلت في بعض الاحياز دون البعض
يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال ولا يلزم على
هذا ان الماء اذا انقلب هواء او على العكس
صار اولى بموضع لان الوضع السابق يقتضي
الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح فصل

في ابطال الصورة النوعية اعلم ان لكل
واحد من الاجسام صورة اخرى غير الصورة
الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض
الاحياز دون البعض ما ان كان للجسمية
العامة او الصورة اخرى لا سبيل الى الاول
والا لاشترك الاجسام كلها فذلك
فتعين الثاني وهو المطلوب هداية اعلم ان
الهيولى ليست علة للصورة لانها لا يكون
موجودة بالفعل قبل وجود الصورة والعلة
الفاعلية للشيء يجب ان يكون موجودة قبله
والصورة ليست علة الهيولى لان الصورة انما
يجب وجودها مع الشكل او بالشكل لا يوجد
قبل الهيولى فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى
لكانت متقدمة على الشكل هذا ذاك وجود
كل واحدة منهما عن سبب منفصل والبيت للهيولى

الهيولى

غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها
لا تقوم بالفعل بدون الصورة والصورة ايضا ليست غنية عن الهيولى من كل الوجوه
لما بينا انها لا توجد بدون الشكل فالهيولى
تفتقر الى الصورة في وجودها وبقائها
والصورة مفتقرة الى الهيولى في تشكلها فصل
في المكان وهو اما الخلاء او السطح الباطن من
الجسم الحاوي لما ماس السطح الظاهر من الجسم المحوي
والاول باطل وتعين الثاني وانما ان قلنا
الاول باطل لانه لو كان خلاء فاما ان يكون لا شيئا
محضا او بعدا مجردا عن الهيولى لا سبيل الى
الاول لانه لا يكون خلاء اقل من خلاء فان
الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينين
وما يقبل الزيادة والنقصان استحال ان يكون
لا شيئا محضا ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد

البعد مجردا عن المعبود لكان بذاته غنيا عن
المحل فاستحال اقترانه به هف فصل في الحيز
كل جسم فله حيز طبيعي لانا لو فرضنا عدم
القوانية لكان في خبر وذلك الخبر اما
ان يستحقه لذاته والقاسر لا سبيل الى الثاني
لانا لو فرضنا عدم القوانية فاذن انما
يستحقه لطبيعته وهو المط ولا يجوز ان يكون
لجسم ما خيزان طبيعيان لانه لو كان له خيزان
طبيعيان فاذا حصل في احدهما فاما ان
يطلب الثاني او لا يطلب فان طلب الثاني
يلزم ان لا يكون الخبر الذي حصل فيه
طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف وان لم
يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الخبر الثاني
طبيعيا هف فصل في الشكل كل جسم فله
شكل طبيعي لان كل جسم متناه فهو شكل وكل

مشكل فله شكل طبيعي [illegible] جسم فله شكل طبيعي
اما ان كل جسم متناه فلما مر واما ان
يكون كل متناه فهو شكل فلان نحط برجل
واحدا وحدود فيكون شكل وانما قلنا
ان كل شكل فله شكل طبيعي لانك لو فرضنا
ارتفاع القواسر لكان على شكل وذلك
الشكل اما ان يكون طبعه والقاسر لا سبيل
الى الثاني لانا قد فرضنا عدم القواسر
فاذن هو عن طبعه وهو المط فصل
في الحركة والسكون اما الحركة فهو الخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج واما
السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان
يتحرك وكل متحرك فله محرك غير وحميته اذ
لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركا
والثاني كاذب فالمقدم مثله ثم الحركة على

اربعة اقسام حركة فى الكم كالنمو والذبول
وحركة فى الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء
صورته وتسمى هذه الحركة استحالة وحركة
فى الاين وهو نقل الجسم من مكان الى مكان
آخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وحركة فى
الوضع وهو ان يكون للجسم حركة على الاستدارة
فان اجزاءه بيان اجزاء امكانه ويلازم
كل مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى
اجزاء مكانه ويلازم على التدريج ونقول
ايضا ان كل حركة فهى اما ان تكون طبيعية او ارادية
او قسرية لان القوة المحركة اما ان يكون مستفادة
من خارج او لا يكون فان لم يكن مستفادة
والخارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون
فان كان لها شعور فهى الحركة الارادية وان
لم يكن لها شعور فهى الحركة الطبيعية وان كانت

مستفادة



مستفادة من خارج فهى الحركة القسرية فصل
فى الزمان اذا فرضنا حركة قسرية واقعة
فى مسافة على مقدار من السرعة وابتدات
معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقا فى الاخر
والتقيا حدوده البطيئة قاطعة اقل من السريعة
والشريفة قاطعة اكثر واذا كان كذلك
كان بين اخذ الشريعة وتركها امكان تقطع
مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها ببطء
معين وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان
وغير ثابت اذ لا يوجد اجزاءه معا فهنا
امكان متقدر غير ثابت وهو المعين من
الزمان وهو مقدار الحركة لانه لا يخلو
اما ان كان مقدارا لهيئة قارة او هيئة
غير قارة لا سبيل الى الاول لان الزمان
غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدار

الهيئة قارة فهو مقدار لهيئة غير قارة وكل
هيئة غير قارة فهو حركة فالزمان مقدار
للحركة ويقول ايضا ان الزمان لا بداية ولا نهاية
له لانه لو كان له بداية لكان عدم قبل
وجوده قبلية لا يجتمع البعدية فهي زمانية
فيكون قبل الزمان زمان وكذلك لو كان
له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية
لا يجتمع القبلية فيكون بعد الزمان زمان

هذا **الفن الثاني في الكيفيات فصل**

في اثبات كون لان احديهما فوق والاخرى
تحت وكل واحد منهما موجود ذو وضع غير
منتقم في امتداد ما اخذ للحركة ومتى كانت
كذلك كان الفلك جسما ستديرا وانما قلنا
ان الجهة موجود ذو وضع لانها لو لم تكن
كذلك لما امكنت الاشارة اليها ولما امكن





الحاء المتحرك اليها وانما انها غير منتقم لانها
انتقمت ووصل المتحرك الى اقرب الجزئين
وتحرك فاما ان يتحرك عن المقصد والى المقصد
فان تحرك عن المقصد لم يكن احد الجزئين من
الجهة واذا ابثت هذا فنقول تتحدد الجهات
ليس في ملاء متشابه والا لما كانت الجهتان
مختلفتين باطبع فلا يكون احديهما مطلوبة
والاخرى متروكة هف فاذن تحدد الجهات
في اطراف وفيها بان خارجة عن الملاء
المتشابهة ومتى كان كذلك كان تحددها
بجسم كري لان تحددها اما ان يكون بجسم واحد
او باكثر فان كان بجسم واحد وجب ان يكون
كريا لان الجسم الذي ليس كريا لا يتحدد به
جهة السفل لان جهة السفل غاية البعد
ما هو ابعد منه والا يتحدد به غاية البعد

مجلس شورای ملی
تاسیس ۱۳۰۲
کتابخانه



فلا تعدد به وان كان باجسام وجبات
محط بعضها بعض والا لم يبايعد غاية
البعد لان ما بعد عن بعضها فهو قريب من الآخر
وكل ما عرض غاية البعد عن بعضها لم يكن
غاية البعد عن المجموع فيجب ان يكون بعضها
محيطا بالاخر فيحصل المط **فصل**
في ان الفلك بسيط اعلم ان المركب عن اجسام
مختلفة الطبايع لا يقبل الحركة المستقيمة
ومتى كان كذلك كان بسيطا اما انه لا يقبل
الحركة المستقيمة فلان كل ما يقبل الحركة
المستقيمة فانه يخص الجهة ويتاثر لاجلها
وكل ما هذا شانه والجهات متحددة قبله
لا به والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات
فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة ومتى كان
كذلك وجب ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا

فاما

فاما ان يكون كل واحد من اجزائه على شكل
طبيعي او قسري لا سبيل الى الاول والا لكان
كل واحد منها اكبر مما لا ان الشكل الطبيعي للبسيط
هو الكرة فلو كان كل واحد منها كرة لاستحال
ان يحصل من مجموعها سطح مستقل لاجزاء ولا
سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن كل واحد
منها كرة مع يكون طالبا للشكل الطبيعي ويكون
قابلا للحركة المستقيمة هف **فصل**
في ان الفلك قابل للحركة المستديرة لان
كل جزء من اجزايه المفروضة فيه لا يختص
بما يقتضي حصوله وضع معين ومحاذات
معينة للساوي لاجزاء في الطبيعة فكل جزء
يمكن ان ينزل عن وضعه ومتى كان كذلك
كان قابلا للحركة المستديرة ونقول ايضا يجب
ان يكون فيه مبداء ميل مستدير يتحرك به لا

لو لم يكن فيه مبداء ميل مستديم يتحرك به
لما كان قابلا للحركة لكن السالى باطل فالمقدم
مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن فى طبيعه
سل مستديم لما قبل الميل من خارج فلا يكون
فيه ميل اصلا فيمتنع ان يتحرك وانما قلنا انه
لو لم يكن فى طبعه مبداء سل مستديما لما
قبل الميل من خارج لانه لو تحرك من خارج
لتحرك مسافة فى زمان ويكون ذلك الزمان
اقصر من زمان حركة ذى سل يتحرك بمثل
تلك القوة فى عين تلك المسافة والالكانت
الشئ مع العائق الطبيعى كهو لا معه هف وذلك
الزمان الاقصر له نسبة لا محالة الى الزمان
الاطول فاذا فرضنا ذا سل اخر ميله اضعف
من الميل الاول بحيث يكون نسبة الى الميل
الاول مثل نسبة الزمان الاقصر الى الزمان

الاطول



الاطول فيتحرك بمثل تلك القوة فى مثل زمان
عديم الميل مثل مسافته لان الحركة تزداد
سرعتها بقدر انتقاص القوة الميلية التى
فى الجسم لانه لو انتقص شئ من القوة التى فى
الجسم ولا يزداد السرعة لم يكن القوة الميلية
مانعة من الحركة هف فظهر ان الجسم القليل
الميل والذى لا ميل فيه حتما ديان فى
السرعة وهو محال وانما يلزم من
تحرك الجسم الذى لا ميل فيه اصلا من فرض
الميل الذى نسبته الى الميل الاول كنسبة
زمان عديم الميل الى ذى الميل لكن فرض
الميل على النسبة المذكورة ممكن فهذا الخ انما
يلزم من فرض تحرك الجسم الذى لا ميل فيه اصلا
فيكون محالا ونقول انه ان الفلك ليس فى طبعه

مبدأ ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة الواحدة
يقتضي امرين متنافيين هف **فصل**
في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد والخرق
والالتيام ما انه لا يقبل الكون والفساد فلانه
محدد الجهات ولا شئ من المحدد الجهات
يقبل الكون والفساد اما الصغرى فقد مر تقريرها
واما الكبرى فلان ما يقبل الكون والفساد
فصورته الكائية حيز طبيعي لصورته
الفاسدة حيز طبيعي لما بينا ان كل جسم فله
حيز طبيعي وكل ما هذا شانه فهو قابل
للحركة المستقيمة لان الصورة الكائنة اما
ان تحصل في حيز طبيعي او حيز غريب فان
حصلت في حيز غريب تقتضي ميلا مستقيما
الى حيزها الطبيعي وان حصلت في حيز طبيعي

فالصورة

فالصورة الفاسدة كانت حاصلة في حيز
غريب فكانت تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها
الطبيعي واما انه لا يقبل الخرق والالتيام فلان
ذلك انما يحصل بالحركة المستقيمة والفلك
لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والا
التيام

**فصل** في ان الفلك يتحرك
على الاستدارة دايما لان الحركة الحافظة
للزمان اما ان كانت مستقيمة او مستديرة
لا جايز ان يكون مستقيمة لانها اما ان
يذهب الى غير النهاية او يرجع لا سبيل الى
الاول والا لزم بعد غير متناه لا سبيل
الى الثاني لانها لو رجعت لكانت تنتهي الى
طرف فيكون مسقصة للسكون لان بين حركتين
مستقيمتين سكونا لان الموصل الى ذلك
الطرف موجود حال الوصول لانه يفعل

الميل

لیست مستقیمة فیکون مستدیرة وهذه الحرکة
غیر منقطعة والا لزم انقطاع الزمان
فاذن الفلک یتحرک علی الاستدارة دائما
وهو المطلوب **هدایة** الجهة الموصلة الی
الفوق عند نزول الجبل ینتهی حرکتها الی
سکون الارض لان سکونها فی وحرکة الجبل
زمانیة ولیس بینهما مخالفة **فصل**
فی ان الفلک یتحرک بالارادة لان حرکته
لو لم یکن ارادیة لکانت اما طبیعیة او
قسریة لا جایز ان یکون طبیعیة لان الحرکة
الطبیعیة هرب عن حالة منافرة وطلب
الحالة ملایمة وذلک فی الحرکة المستدیرة
محال اما انه لا یکون ان یکون هربا فلان
کل نقطة یتحرک عنها الجسم بحرکته المستدیرة
تحرکه عنها متوجهة الیها والهرب عن



الا یصاله حال الوصول فلو لم یکن موجودا
حال الوصول استحالة ان یفعل الوصول فکلما
کان المیل الی الوصول موجودا لم یحدث میل فیه
یقتضی کونه غیر موصل لاستحالة اجتماع
المثلین فالحال الذی فیه میل الوصول غیر
حال الذی فیه میل اللا وصول وکل واحدة من
المثلین انی لان الوصول یکونه غیر موصل
انی لان حال الوصول لو انقسم فحینئذ ما یکون
الجسم فی احد طرفیه لم یکن واصلا وکذا صار
غیر موصل واذا کان کل واحد منهما اینا
وجب ان یکون بین الاینین زمان لا یتحرک
فیه الجسم والا لزم تعاقب الاینین فیکون
الزمان مرکبا من اجزاء لا تتجزی ویلزم منه
ترکب المسافة من اجزاء لا تتجزی لانطباقها
علی الحرکة هف فعلم ان الحرکة الحافظة للزمان

الى بالطبع استحال ان يكون توجهها اليه واما
انها ليست طالبة لحل له مادية فلان الطبيعة
واذا وصلت الجسم بالحركة الى الحالة المطلوبة
سكنت ولا جايز ان يكون متحركة لان القسر على
خلاف الطبع بحيث لا طبع ولا متحرك والمستديرية
ليس كذلك **فصل** في ان القوة
المحركة للفلك يجب ان يكون مجردة عن
المادة لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال
غير متناهية ولا شئ من القوى الجسمانية
كذلك فالمحرك للفلك ليس جسمانية وانما
قلنا ان القوة الجسمانية لا يقوى على حركات
غير متناهية لان كل قوة جسمانية فهي
قابلة للتجزي وكل قوة قابلة للتجزي والجزء
منها تقوى على شئ والجملة تقوى على مجموع
تلك الاشياء والا لكان الجزء مساويا



للكل في التاثير هف وقد كان كذلك
فالمجموع لا يقوى على غير المتناهي لان الجزء
منها اما ان يقوى على جملة متناهية من مبدا
معين او على جملة غير معينة متناهية
والثاني باطل اذ المجموع يقوى على ما هو زايد
ويلزم الزيادة على غير المتناهي المتفق البطلان
هف واعلم ان الجزء يقوى على جملة متناهية
والجزء الاخر مثله فالمجموع لا يقوى على غير
المتناهي لا يوجب المتناهي فيثبت ان كل ما
يقوى عليه القوة الجسمانية فهو متناه
**فصل** في ان المحرك القريب للفلك
قوة جسمانية لان المتحرك كانت الاحتياجية
الجزئية اما ان يقع ان عن تصور كلي او جزئي
لا سبيل الى الاول لان التصور الكلي نسبة
الى جميع الجزئيات على السوية فلو وقع

نسبته الى البعض الجزئيات دون البعض يلزم
التوجيه بلا مرجح فبدا التحريكات الجزئية
لها تصورات جزئية وكل ما له تصورات
جزئية فهو جسماني لان الصور الجزئية
ربما تم وربما صغر تتم وربما كبر فاما ان
يكون الاختلاف في الصغر والكبر لاختلاف
الصورتين بالحقيقة او لاختلاف المأخوذ
عنه بالصغر والكبر او لاختلافهما في المدرك
لا سبيل الى الاول لانا نتكلم في الصورتين
من نوع واحد ولا سبيل الى الثاني لان
الصور المختلفة بالصغر والكبر لا يجب ان
يكون مأخوذة من خارج معينين المتمم
الثالث يكون الكبيرة منها من تتمة في
غير ما ارتسم فيها الصغيرة فيتمم في الوضع
وما هذا شانه فهو جسماني والله اعلم





بالصواب **الفن الثالث في العنصريات**
وهو يشتمل على فصول **فصل** في البسائط
العنصرية وهو الماء والارض والنار والهوا
وكل واحد مخالف الاخر في صورته الطبيعية
والا لاستقر كل واحد منها في خبر الاخر
والثاني كاذب والمقدم مثله وكل واحد
منهما قابل للكون والفساد لان الماء ينقلب
حجرا والحجر يحل بالحل ماء وكذلك الهواء
ينقلب الماء كما ترى في قلل الجبال فانه غلظ
الهواء وسقاطره فعلة والماء ايضا ينقلب
هواء بالتسخين وكذلك الهواء ينقلب نارا
فيما اذا عمل الالات حادثة مع تحريك
شديد والنار ايضا ينقلب وهواء كما نشاهد
في المصباح ونقول ايضا الكيفيات زائدة
على الصور الطبيعية لانها تستحيل في الكيفيات

مثل التخلخل والتبرد مع بقاء الصور الطبيعية
ولو كانت الكيفيات نفس الصور لاستحال
ذلك والبسايط اذا اجتمعت في المركب وفعل
بعضها في بعض بقواها المتضادة وكسر كل
واحد منهما سورة كيفية الاخرى فحصل كيفية
متوسطة بين الكيفيات المتضادة متشابهة
في اجزائه وهي المزاج **فصل** في
كائنات جو الهواء اما السحاب والمطر وما
يتعلق بهما فالسبب الاكثري في ذلك تكاثف
اجزاء البخار الصاعد لان ما يجاور الماء
من الهواء يفسد كيفية البرد من الماء ثم
الطبقة التي تقطع عنها تاثير شعاع الشمس
لان تبقى باردة فاذا بلغ البخار في صعوده
اليها تكاثف فان لم يكن البرد قويا اجتمع
ذلك وتقاطر فالمجتمع هو السحاب

والمتقاطر

والمتقاطر هو المطر ان كان البرد قويا فاما
ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل
اجتماعها دلا يصل فان وصل نزل حادا
وان لم يصل نزل برد واما اذا لم يصل
الى الطبقة الباردة فان كان كثيرا فقد
ينعقد سحابا ماطرا وقد لا ينعقد ويسمى
ضبابا وان كان قليلا فاذا ضربه البرد
فان لم يجمد نزل الطل وان جمد نزل الصقيع
واما الرعد والبرق فشبههما ان البخار اذا
احتبس فيما بين السحاب فان صعد الى العلو رقق
السحاب فترقيقا عنيفا فيحصل الرعد بتمزيقه
وتقلقله وان اشتغل بالحركة كان برقا
واما الرياح فقد يكون سببها ان السحاب
اذا لطف اندفع الى اسفل فضاد ريحا فقد
يكون لاندفاع بعض فصير السحاب من جانب

الى جهة اخرى وقد لا تكون لانبساط الهواء
بالتخلل فى جهة واندفاعه الى اخرى وقد
يكون بسبب برد الدخان المتصاعد وثقله
ومن الرياح ما يكون سببها محرقا لاحتراقه
ولمروره بالارض الحارة وما قوس قزح
وهو انما يحدث من ارتسام ضوء المنير فى
اجزاء رشية مستدة واختلاف الوانها
الوانها بسبب اختلاف ضوء المنير فى اون
الغمام واما الهالة فانها انما تحدث من
ارتسام ضوء المنير فى اجزاء رشية مستدة
واما الشهب فبينهما ان الدخان اذا بلغ
حيز النار وكان لطيفا اشتعل فيه النار
وانقلب الى النارية ويلتهب بسرعة حتى يرى
كالمنطفى واما الزلزلة وانفجار العيون فاعلم
فاعلم ان البخار اذا حبس فى الارض تميل

الى

الى جهته فيبدد بها فيقلب ساها غلظة
باجزاء بخارية واذا اكثر بحيث لا تسعه الارض
اوجب انشقاقا للارض وانفجر منها العيون
واذا غلظ بحيث لا ينقد فى مجار شخصه اجتمع
ولم يمكنه الخروج فتزل الارض **فصل**
فى المعادن الاخرة والادخنة المحتبسة فى
الارض اذا لم تكن كثيرة اختلطت على ضروب
من الاختلاطات المختلفة فى الكيف والكم فمنها
منها الاجسام الارضية فان غلب البخار
تولد الثيم والباورد والزيبق والرصاص وغيرها
من الجواهر المنفعة وان غلب الدخان تولد
الملح والزاج والكبريت والنوشادر ثم من
اختلاط بعض هذه مع بعض تولد الاجسام
الارضية **فصل** فى النبات وله
قوة عديمة الشعور وتصدر عنها حركات

وافعال مختلفة بالات مختلفة وتسمى نفسا
نباتية وهى كمال اول للجسم الطبيعى من جهة
ما يتولد ويتزيد ويغتذى فلها قوة غاذية
وهى التى تحيل جسما اخر الى مشاكلة الجسم الذى
هى فيه فتلصق به بدل ما تحلل عنه وقوة
نامية وهى التى تزيد فى الجسم الذى هى فيه
فى ابعاده طولا وعرضا
وعمقا الى ان تبلغ كمال النشو على تناسب
طبيعى واما قوة مولدة وهى التى تاخذ من
الجسم الذى هى فيه جزأ وتجعله مادة وتبدله
المولدة والغاذية تجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه
وتدفع فضله فلها قوة جاذبة وماسكة
وهاضمة ودافعة للثقل والنامية تقف
عن الفعل ولا تبقى الغاذية تفعل الى ان
تحر فصل فى الحيوان وهو مختص

بالنفس الحيوانية وهى كمال اول للجسم طبيعى الى
من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة
فلها قوة مدركة ومحركة اما المدركة فهى
اما فى الظاهر او فى الباطن اما التى فى الظاهر
فهى خمسة وانواعها السمع والبصر والشم والذوق
واللمس واما التى فى الباطن فهى الحس المشترك
والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة اما
الحس المشترك فهو قوة مرتبة فى التجويف الاول
من الدماغ يقبل جميع الصور المنطبعة فى
الحواس الظاهرة وهى غير البصر لما شاهد
القطرة الساقطة خطا مستقيما والنقطة
دايرة بسرعة خطا مستديرا ليس ادراكها
فى البصر اذ البصر لا يرسم فيه لا المقابل
وهو القطرة والنقطة فاذن ادراكها انما
يكون فى قوة اخرى غير البصر واما الخيال

هو قوة تحفظ جميع صور المحسوسات ومثلها
بعد الغيبوبة وهي الخزانة الحس المشترك
واما الوهم فهي قوة مرتبة في البطن الاوسط
من الدماغ تدرك المعاني الجزئية الموجودة
في المحسوسات كالقوة الحاكمة بما تحمل عنه قوة
في الشاة بان الذيب مهروب عنه والولد
معطوف عليه واما الحافظة فهي قوة مرتبة
في التجويف الاخير من الدماغ تحفظ ما تدركه
القوة الوهمية واما المتصرفة فهو قوة مرتبة
من المعاني الغير المحسوسة الموجود في المحسوسات
وهي خزانة القوة الوهمية واما المتصرفة
فهو قوة مرتبة في البطن الاوسط من الدماغ
من شانها ان يركب بعض ما في الخيال مع بعض
ويفصل بعضها عن بعض واما القوة المحركة
فتقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة فهي



التي اذا ارتسمة في الخيال صورة مطلوب او
مهروب عنها حملت الفاعلة على التحريك وهي
ان حملت على تحريك يطلب به الاشياء متخيلة
صادة او نافعة لحصول اللذة يسمى قوة
شهوانية وان حملت على تحريك يدفع به الشيء
المتخيل ضارا او مفيدا طلب الغلبة يسمى قوة
غضبية واما الفاعلة فهي التي تقدر الصفات
للتحريك **فصل** في الانسان
وهو مختص بالنفس الناطقة وهي كمال اول
لجسم طبيعي من جهة ما يدرك الامور
الكلية ويفعل الافعال الفكرية فلها قوة عاقلة
تدرك بها المعقولات والتصديقات وقوة
عاقلة تحرك بدن الانسان الى الافعال
الجزئية بالفكر والروية على مقتضى ارائها
وللقوة العاقلة مراتب **المرتبة** الاولى

ان يكون حالة عن جميع المعقولات بل هي
مستعدة لها وهي العقل الهيولاني المرتبة
الثانية ان يحصل لها المعقولات البديهية
وتنتقل من البديهيات الى النظريات وهي
العقل بالملكة المرتبة الثالثة ان يحصل
المعقولات لكن لا يلتفت اليها بل صارت محفوظة
عندها وهي العقل بالفعل المرتبة الرابعة
ان تطالع المعقولات المكتسبة وهي العقل
المستفاد وسمي معقولا لانها عقلا استفاد ثم
العقل بالملكة ان كان في الغاية يسمى قوة
قدسية واعلم ان القوة العاقلة مجردة عن
المادة لانها لو كانت ذات وضع فاما ان
لا تنقسم او تنقسم لا سبيل الى الاول لان
كل ما له وضع فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء
ولا سبيل الى الثاني معقولاتها ان كانت

بسيطة



بسيطة يلزم انقسامها لان الحال في احد
جزئيها غير الحال في الاجزاء الاخر وان
كانت مركبة فكل مركب انما يتركب عن البسايط
يلزم انقسام البسائط هف ونقول ايضا ان
التعقل ليس بالالة الجسمانية والا لكان
لا يعرض للالة كلال حيث لا يعرض للقوة كلال
وليس كذلك لان البدن يعد الاربعين
ياخذ في الكمال ونقول ايضا ان النفوس
حادثة لانها لو كانت موجودة قبل البدن
فالاختلاف بينها اما ان كان بالماهية
ولوازمها او بعوارضها المفارقة لا جايز ان
يكون بالماهية ولوازمها لانها مشتركة وما
به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا
جايز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض
انما تلحق الشيء بسبب القوابل لان الماهية لا

يستحق العوارض لذاتها والا لكان كل عارض
لازما والقابل للنفس وعوارضها انما هو
البدن فمتى لم تكن الابدان موجودة لم تكن
النفوس موجودة فيكون حادثة ضرورة
تمت الطبيعيات بسم الله الرحمن الرحيم القسم
الثالث في الهيأة وهو مرتب
على ثلثة فنون الفن الاول في تقاسيم
الوجود وهو مرتب على فصول فصل
في الكلي والجزئي اما الكلي فليس واحدا بالعدد
والا لكان الواحد بعينه موصوفا بالاعراض
المتضادة مثل كونه اسود وابيض هف
بل هو معنى معقول في النفس مطابق لكل واحد
من جزئياته في الخارج على معنى ان ما في
النفس لو وجد في اي من الاشخاص الخارجية
لكان ذلك الشخص بعينه ذلك من غير تفاوت

اصلا واما الجزئي فانما يتعين بمشخصاته
زايدة على الطبيعة الكلية لان كل كلي فان
نفس مفهومه غير مانع من الشركة والشخص
من حيث هو هو مانع من الشركة فالشخص
زايد على الطبيعة على الطبيعة الكلي فصل
في الواحد والكثير اما الواحد فيقال على
ما لا ينقسم من الجهة التي يقال له انه واحد
وهو قد يكون بالجنس كالانسان والفرس
وقد يكون بالنوع كزيد وعمرو وقد يكون
بالمحمول كالقطن والثلج وقد يكون بالموضوع
كالكاتب والضاحك وقد يكون بالعدد
كزيد وقد يكون بالاتصال وهو الذي ينقسم
بالقوة الى اجزاء متشابهة كالماء وقد
يكون بالتركيب حقيقيا وهو الذي لا ينقسم
اصلا واما الكثرة وهو الذي ما يقابل الواحد

**هدايه** الابيان قد يتقابلان وهما
اللذان لا يجتمعان فى شئ واحد وامثلته
اربعة احدها الضدان وهما موجودات
غير متضايفين كالسواد والبياض وثانيها
المتضايفان بعقل كل واحد منهما بالنسبة
الى الاخر كالابوة والبنوة وثالثهما
المتقابلان بالعدم والملكة وهما امران
يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا لكن
يعتبر بينهما موضوع قابل لذلك الايجاب
كالبصر والعمى والعلم والجهل ورابعها المتقابلان
بالسلب والايجاب كالفرسية واللافرسية
وذلك فى الضمير لا فى الوجود **فصل**
فى المتقدم والمتاخر يقال على خمسة اشياء
**احدها** المتقدم بالزمان وهو **والثانى**
المتقدم بالطبع وهو الذى لا يمكن ان



يوجد الاخر الا وهو موجود وقد يمكن
ان يوجد والاخر ليس بموجود كتقدم الواحد
على الاثنين **والثالث** المتقدم بالشرف كتقدم
ابى بكر على عمر **والرابع** المتقدم بالرتبة
وهو ما كان اقرب من مبداء محدود
كترتب الصفوف فى المسجد منسوبة الى
المحراب **والخامس** المتقدم بالعلية كتقدم
حركة اليد على القلم وان كانا معا فى الزمان
واما المتاخر فيقال على ما قابل المتقدم
**فصل** فى القديم والحادث القديم
بالذات هو الذى لا يكون وجوده من
غيره والقديم بالزمان هو الذى لا اول
لزمانه والمحدث بالذات هو الذى يكون
وجوده من غيره والمحدث بالزمان هو
الذى لزمانه ابتداء وقد كان وقت

لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت
وجاء وقت صار هو فيه موجودا وكل
حادثة زمانية فهو مسبوق بمادة وبذه
لان امكان وجوده سابق على وجوده والا
لكان قبله ممتنعا ثم صار ممكنا فيلزم انقلاب
الشئ من الامتناع الى الامكان هف وذلك
الامكان امر وجودي اذ لا فرق بين
قولنا امكانه في وبين قولنا الامكان
له هف والامكان لا يكون قايما بنفسه
لان امكان الوجود انما هو بالاضافة الى
ما هو امكان الوجود له فلا يكون قايما
بنفسه فيكون قايما بمحل وهو المادة

فصل في القوة والفعل القوة
هو الشئ الذي في احد من حيث هو احد وكل
ما قصد عن الاجسام في العادة المستمرة

المحسوسة من الاثار والافعال كالاختلاف
باين وكيف وحركة وسكون عن قوة موجودة
له لان ذلك اما ان يكون لكونه جسما
او لامور اتفاقية او لقوة موجودة
له والاول باطل لاشتراك الاجسام
فيه والثاني اضبط والا لما كان مستمرا
لان الامور الاتفاقية لا يكون دايما
ولا كثيرة فاذن هو عن قوة موجودة
فيه له وهو المط

فصل في العلة
والمعلول العلة يقال لكل ما له وجود
في نفسه ثم يحصل من وجوده وجود غيره
وهي اربعة اقسام مادية وصورية
وفاعلية وغايية اما المادية فهي التي
يكون جزءا من المعلول لكن لا يجب بها ان يكون
موجودا بالفعل كالطين للكوز واما العلة

الصورية فهي التي يكون جزأ من المعلول
ولكن يجب بها ان يكون المعلول موجودا
بالفعل كالصورة التي للكرسي واما
الفاعلية فهي التي يكون منها وجود المعلول
كالفاعل للكرسي واما الغائية فهي التي
لاجلها وجود المعلول كالغرض المطلوب من
الكرسي ثم العلة الفاعلية متى كانت بسيطة
استحال ان يصدر عنها اكثر من الواحد لان
لما يصدر منه اثنان فهو مركب لان يكون
الشيء يجب بصدر عنه هذا غير كونه يجب
بصدر عنه ذلك فمجموع هذين المفهومين
اما احدهما ان كان داخلا في ذات المصدر
لزم التركيب في ذاته وان كانا خارجين
كان مصدرا لهما غير كونه مصدرا لذاته
فيلتهي لا محالة الى ما يوجب كثرة في الذات



ونقول ايضا ان المعلول يجب وجوده عند
وجود علته التامة اعني عند تحقق جملة
الامور المعتبرة في تحققه لانه لو لم يكن
واجبا الوجود حينئذ اما ان يكون ممتنع الوجود
وهو محال والا لما وجد او ممكن الوجود
فيحتاج الى مرجح يخرجه من القوة الى الفعل
فلا يكون جملة الامور المعتبرة في وجوده
حاصلة وقد فرضنا انها حاصلة هذا خلف
فبان ان المعلول يجب وجوده عند تحقق
علته التامة فيكون واجبا لغيره ممكنا
بالذات لانا لو اعتبرنا ماهيته من حيث هي
هي لا يجب لها الوجود ولا العدم هذا بيد
كون الشيء موجودا الا انا في تاثير العلة فيه
لان الشيء اذا كان معدوما ثم وجد نعلم
ان لوصف العلة بكونها مفيدة لوجوده

حالة العدم او حالة الوجود او في الحالتين
جميعا لا جايز ان يفيد وجوده حالة العدم
او في الحالتين جميعا والا لزم اجتماع الوجود
والعدم هف فاذن يفيد وجوده حالة
العدم الوجود فيكون الشئ موجودا لا انسانا
كونه مفعولا **فصل** في الجوهر
والعرض كل موجود فاما ان يكون مختصا الشئ
سار فيه او لا يكون فاذا كان الحاصل
هو القسم الاول يسمى حالا والمسرى فيه
محلا ولا بد ان يكون لاحد هما حاجة الى
صاحبه والا لامتنع ذلك الحلول فلا يخ اما
ان كان المحل محتاجا الى الحال فيسمى المحل
هيولى والحال صورة او بالعكس فيسمى المحل
موضوعا والحال عرضا واذا ثبت هذا فقول
الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان

كانت لا في موضع وهي يخرج منه واجب
الوجود اذ ليس له وراء الوجود ماهية
فاما العرض فهو الموجود في الموضع لا في الجوهر
فان كان محله هو الهيولى فان كان الحال
فهو الصورة وان لم يكن حالا ولا محلا فان
كان مركبا منهما فهو الجسم وان لم يكن
كذلك فان كان متعلقا بالاجسام تعلق
التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل
والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام اذ لو
كان جنسا لكان ما يحل فيه مركبا من
جنس وفصل وليس كذلك لان النفس ليست
مركبة لانها تعقل البسيطة الحالة فلا يكون
مركبة والا لزم انقسام البسيطة الحالة فيه
هف واما الاقسام العرض فتسعة الكم والكيف
والاين والمتى والاضافة والملك والوضع والفعل

والانفعال اما الكم فهو الذى يقبل المساواة
واللامساواة فينقسم الى منفصل كالعدد وال
متصل قار الذات كالخط والسطح والجسم والما
متصل غير قار الذات وهو الزمان واما
الكيف فهو هيئة فى الشئ لا يقتضى قسمة ولا
نسبة وينقسم الى كيفيات محسوسة راسخة
كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وغيره
راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل والى كيفيات
نفسانية حالات كالكتابة بعد الرسوخ
والعلم وغيرهما لك والى كيفيات استعدادية
نحو الدفع كالصلابة ونحو الانفعال كاللين
والى كيفيات مختصة بالكميات كالمشكل والمملس
والزوجية والفردية للعدد واما الاين
فهو حالة تحصل للشئ بسبب حصوله فى المكان
واما الاضافة فهى حالة نسبية متكررة كالابوة



والبنوة واما الملك فهو حالة تحصل للشئ
بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتمر
الانسان متقمصا ومتعمما واما الوضع فهى
هيئة حاصلة بسبب نسبة اجزاء بعضها الى
بعض ونسب نسبتها الى الامور الخارجية
كالقيام والقعود واما الفعل فهو حالة تحصل
للشئ بسبب تاثيره فى غيره كالقاطع ما
دام يقطع واما الانفعال فهو حالة تحصل
للشئ بسبب تاثره عن غيره كالمتسخن مادام
يتسخن والله اعلم **الفن الثانى فى**
**العلم بالصانع وصفاته** وهو يشتمل
على فصول **فصل** فى اثبات واجب
الوجود لذاته وهو الذى اذا اعتبر من حيث
هو هو لا يكون قابلا للعدم وبرهانه ان
نقول ان لم يكن فى الوجود موجود واجب

لذاته يلزم منه المح لان الموجودات باسرها
ح يكون جملة مركبة من احاد كل واحد منهما
ممكن لذاته محتاج الى علة خارجة والعلم
به بديهي والخارج عن جميع الممكنات واجب
لذاته فيلزم وجود واجب الوجود على تقدير
عدمه وهو مح **فصل** في ان وجود
واجب الوجود نفس حقيقته لان وجوده
لو كان زايدا على حقيقته لكان عارضا لها
لكان الوجود من حيث هو هو مفتقرا الى الغير
فيكون ممكنا لذاته فلا بد له من مؤثر وذلك
المؤثر ان كان نفس تلك الحقيقة يلزم ان يكون
موجودة قبل الوجود لان العلة الموجبة
للشيء يجب تقدمها على المعلول بالوجود فيكون
الشيء موجودا قبل نفسه هف وان كان مغايرا
تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب لذاته

محتاجا الى الغير وهو مح **فصل**
في ان وجوب الوجود وتعينه نفس انه
اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زايدا
على حقيقته لكان معلولا لذاته والعلة
ما لم يجب وجودها استحال ان توجد المعلول
وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات
قبل نفسه هذا هف واما الثاني فلا
بعد لو كان زايدا على حقيقة لكان
معلولا لذاته والعلة لم يكن متعينة
لا توجد المعلول فيكون التعين حاصلا
نفسه وهذا مح **فصل** في توحيده
واجب الوجود لو فرضنا موجودين واجب
الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود
ومتمايزين بامر من الامور ومابه الامتياز
اما ان يكون الحقيقة او لا يكون لا بسبيل

الى الاول لان الامتياز لو كان بتمام الحقيقة
لكان وجوب الوجود خارجا عن حقيقة كل
واحد منهما وهو صحيح لما بينا ان وجوب
الوجود لنفس حقيقة واجب الوجود ولا سبيل
الى الثاني لان كل واحد منهما اما ان يكون مركبا
مما به الاشتراك ومما به الامتياز وكل
مركب محتاج الى غيره فيكون ممكنا لذاته

**فصل** فان الواجب لذاته واجب من
جميع جهاته التي لا يصير له حالة منتظرة لان
ذاته كافية فيما له من الصفات فيكون
واجبا من جميع جهاته وانما قلنا ان ذاته
كافية فيما له من الصفات لانها لو لم يكن
كافية لكان شيء من صفاته عن غيره فيكون
حصول ذلك الغير علة لوجود تلك الصفة
وعلمه علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن



ذاته اذا اعتبرت من حيث هي هي بلا شرط
يجب لها الوجود لانها اما ان يجب مع وجود
تلك الصفة او مع عدمها فان كان مع
وجود تلك الصفة لم يكن وجودها من غيره
وان كان مع عدمها لم يكن عدمها عن غيره
واذا لم يجب وجودها بلا شرط لم يكن الواجب

لذاته واجبا لذاته هف **فصل**
فان الواجب لذاته لا يشارك الممكنات
في وجوده لانه لو كان مشاركا للممكنات في
وجوده فالوجود من حيث هو هو وجود
اما ان يجب له التجرد او اللا تجرد او لا
يجب له شيء منهما فان وجب له التجرد يلزم
ان يكون وجود الممكنات مجردا غير عارض
للماهيات وهو صحيح لانا نعقل السبع مع الى
كل في وجوده الخارجي فلو كان وجوده

هداية تعقل الشئ لذاته لا يقتضي التغاير
بين العاقل والمعقول لان العلم هو حصول
حقيقة الشئ مجردة وهذا اعم من حصول حقيقة
الشئ المغاير ولا يلزم من كذب الاخص
كذب الاعم ولان كل واحد من الناس في ذاته
بذاته والا لكان له نفسان احدهما عاقل
والاخر معقول هذا خلف فصل
فان الواجب لذاته عالم بالكليات لانه
مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن
المادة يجب ان يكون عالما بالكليات
اما الصغرى فقد مر ذكرها واما الكبرى
فلان كل مجرد بالامكان العام يمكن ان
يعقل وهذا بديهي لاخفاء فيه وكل ما يمكن
ان يعقل يمكن ان يعقل مع كل واحد من
المعقولات لا محالة فيمكن ان يقارنه شئ

نعم حقيقته كان الشئ الواحد معلوما
ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال
وجب له التجرد لما كان وجود الباري تعالى
مجردا محضا وان لم يجب له شئ منهما ممكنا له
فيكون معلولا فيلزم انتقاد واجب الوجود في
تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيهما
له من الصفات هف فصل
فان الواجب تعالى لذاته عالم بذاته لانه
مجرد عن المادة وكل مجرد عالم بذاته
لان ذاته حاصلة فيكون عالما لان العلم
حصول حقيقة الشئ مجردة عن حاصله
عنده فيكون عالما بذاته لان العلم هو
حصول حقيقة الشئ مجردة عن المادة ولو
احقها فالباري تعالى عالم الشئ مجردة عن
المادة ولواحقها فالباري تعالى عالم بذاته

المعقولات فى النفس فان الادراك والعقل
هو حصول صورة المعقول فى العقل مجردة
عن المادة ولواحقها وكل ما يمكن ان
يقارن سائر المعقولات فى العقل يمكن
ان يقارنه سائر المعقولات لذاته وكل
ما يمكن ان اجب الوجود بالامكان العام
يجب وجوده له والا لكان له حالة منتظرة
هف **فصل** فان قيل لو كان البارى عز
عالما بالكليات لكان فاعلا لتلك الصور
قابلا لها وهو محال لان القابل هو الذى
يستعد للشئ والفاعل هو الذى يفعل الشئ
والاول غير الثانى فيلزم التركيب قلنا
لم لا يجوز ان يكون الشئ الواحد مستعدا
للشئ الصورى ومفيدا له وهذا لان
معنى كونه مستعدا للشئ انه لا يمتنع لذاته





ان يتصوره ومعنى كونه فاعلا انه متقدم
بالعلية على ذلك المصور فلم قلتم بانهما
متنافيان واعتقدان علم البارى تعالى
بالاشياء نفس ذاته فقد اعتقد نفى العلم
بالحقيقة **فصل** فى ان الواجب لذاته
عالم بالجزئيات على وجه كلى لانه يعلم ذاته
فوجب ان يكون عالما بها لان من له علم
العلم وجب ان تعلم ما لم يلزم عنها لذاتها
والا لما كان عالما لكن لا يدركها مع تغيرها
والا لكان يدرك تارة منها انها موجودة
غير معدومة وتارة يدرك منها انها
معدومة غير موجودة فيكون لكل واحد
منهما صورة عقلية وواحدة من الصور
لا يبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود
متغيرا لذاته هف بل يدرك على وجه كلى

كما تعلم الكسوف الجزئي معينة بانك تقول
فيه بانه كسوف يكون حركة كذا من كذا
شمالا او بصفة كذا وهكذا الى العوارض
لكنك ما علمته جزئيا لان ما علمته لا
يمنع الحمل على الكثيرين وهذا العلم غير
كاف بوجود ذلك الكسوف في هذا الوقت
ما لم ينضم اليه المشاهدة ولما لم يكن الحاصل
في حق الله تعالى سوا ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات
لا على وجه كلي **فصل** في ان الواجب
الوجود مريد للاشياء وجوادا ما ارادته
لان كل ما هو معلوم عند المبداء وهو
غير متاف فانه يفيض عن ذات المبداء وكمالا
تذ لك الشيء مرضي له وهذا هو الارادة
اما جوده فمتفق للواجب لذاته اما انه
يفعل لقصد وشوق الى كمال او يفعل لانه





نظام الخير في الوجود فيوجد الاشياء
على ما ينبغي لا غرض وشوق وما لاح لما
بينا ان واجب الوجود ليس لكمال منتظر
فالقسم الثاني حق لان الجواد والله اعلم

**الفن الثالث في الملئكة وهي العقول المجردة وفيه فصول**

**فصل** في اثبات العقل
وبرهانه ان الصادر عن المبداء الاول
انما هو الواحد لانه بسيطة والبسيط لا
يصدر عنها الا الواحد وذلك الواحد
اما ان يكون هيولى او صورة او عرضا
او نفسا او عقلا لا جايز ان يكون هيولى
او صورة او عرضا او نفسا او عقلا ولا
جايز ان يكون هيولى لانها لا تقوم بالفعل
بدون الصورة ولا جايز ان يكون صورة
لانها لا تتقدم بالعلية على الهيولى ولا

يجوز ان يكون عرضا لاستحالة وجوده
قبل وجود الجوهر ولا يجوز ان يكون
نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود الجسم
وهو محال اذ النفس هي التي يفعل بواسطة
الاجسام فتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب

**فصل** في اثبات كثرة العقول

وبيانه ان المؤثر في الافلاك اما
ان يكون عقلا واحدا او فلكا واحدا
او عقولا متكثرة لا يجوز ان يكون عقلا
واحدا لاستحالة صدور جميع الافلاك
عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر
عنه الا الواحد ولا سبيل الى الثاني لان
الفلك لو كان علة الفلك آخر فاما ان
يكون الحاوي علة لوجود المحوي وهو
العكس ولا سبيل الى الثاني لانه احسن

واصغر

واصغر والاحسن الاصغر استحال ان يكون
سببا للاشرف الاعظم ولا يجوز ان يكون
المحوي علة لوجود الحاوي لانه لو كان
كذلك لكان وجوب وجود المحوي متاخرا
عن وجود الحاوي لان وجوب المعلول
عن وجود العلة واذا كان كذلك فعدم
المحوي مع وجود الحاوي لا يكون ممتنعا
لذاته والا لكان وجوده معه لا متاخرا
عنه فقد فرضناه متاخرا عنه هف وانما
كان عدم المحوي مع وجود الحاوي ممكنا
كان الخلاء ممكنا لذاته هف فظهر ان المؤثر
في الافلاك عقول كثيرة **هداية** الحاوي
وسبب المحوي وهو العقل الثاني معا مع
ان السبب متقدم على المحوي والحاوي والسبب
يتقدم لان السبب متقدم بالعلية وربما

مع المتقدم بالعلية لايجب ان يكون
متقدما هذا بيان الحادى والمحوى كل
واحد منهما ممكن لذاته وذلك لا يقتضى
الخلاء لا يلزم من ذلك وجود الحادى
وعدم المحوى وذلك غير ممكن فصل
فى ازلية للعقول وابديتها اما كونها
ازلية فلوجوه احدها ان واجب الوجود
مستجمع لجملة ما لابد منه فى تاثيره فى
معلوله والا لكان له حالة منتظرة هف
والعقول ايضا مستلزمة لجملة ما لابد
منه فى تاثير بعضها فى بعض لان كل ما
يمكن لها من حاصل لها بالفعل والا
لكان شئ منها حادثا وكل حادث سيتى
بمادة فيكون هى مادية هف ويلزم من
هذا ازليتها لان المعلول يجب وجوده عند





علته التامة لما مر واما كونها ابدية لجواز
العدم شئ منها لا انعدام اى من الامور
المعتبرة فى وجودها فيكون البارى تم او
شئ من العقول قابلا للتغير والحوادث
هف فصل فى كيفية توسط العقول
بين البارى تم وبين العالم الجسمانى قد ثبت
ان واجب الوجود واحد وان معلوله الاول
هو العقل المحض والافلاك معلولات للعقول
لكن الافلاك فيها كثرة فيكون فى مباديها
كثرت لما بينا من ان الواحد لا يصدر
عنه الا الواحد فالعقل الذى يصدر
عنه الفلك الاعظم فيه كثرة لكن لاعتبار
صدوره عن واجب الوجود بل باعتبار
ان له ماهية ماهية ممكنة الوجود لذاتها
واجبة الوجود لعقلها فيلزم منه وجوب

الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته
فيكون باحد هذين الاعتبارين مبداء
للعقل الثاني وبالاعتبار الاخر مبدأ
للفلك والمعلول الاشرف يجب ان يكون
تابعا للجهة التي عاشر في العقل فيكون
بما هو موجود واجبا الوجود مبداء للعقل
الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته
مبداء للفلك وبهذا الطريق يصدر
عن كل عقل وفلك الى ان ينتهي الى العقل
التاسع فيصدر عنه عقل عاشر وهو في
العناصر ومدبر لما تحت فلك القمر
وهو العقل الفعال فيصدر عنه الهيولى
العنصرية والصور المختلفة بشرط استعداد
الهيولى وليس استعداد الهيولى للقبول
الصورة من جهة العقل المفارق والا لما



تغير بل استعدادها بسبب الحركات السماوية
وكل حادث مسبوق بان الحركة الحدوثية
اما ان توجد دايما او بعد حدوث الحادث
اخرى لا سبيل الى الاول والا لزم الحادث
وهذه الحوادث اما ان توجد على
الاجتماع وعلى التعاقب لا سبيل الى الاول
والا لزم امور لها ترتيب في الوجود بلا
نهاية وهو محال فقبل كل حركة وقبل كل حادث
حادث لا الى اول فان قيل لم قلتم
انه يستحيل ترتيب امور غير متناهية قلنا
لانا اذا اخذنا جملتين احديهما من مبداء
معين الى غير النهاية واخرى مما قبله بمرتبة
واحدة وطبقنا الثانية على الاول بان نقابل
الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول
من الاولى والثاني بالثاني فاما ان يطابقا

الى غير النهاية او ينقطع الثانية لا سبيل الى
الاول والا لكان الزايد مثل الناقص هف
فيلزم الانقطاع فيكون الجملة الثانية متناهية
والاول زايدة عليها بعدد متناه والزايد
على المتناهي بعدد متناه يجب ان يكون متناهيا
والله اعلم خاتمه هذا يا النفس بعد
خراب البدن اما ان تفسد او تبقى ببدن
آخر على سبيل التناسخ او تبقى موجودة لا
سبيل الى الاول اذ النفس الفساد والا لكان
فيها شيء يقبل الفساد وشيء يفسد بالفعل لان
الفاسد بالفعل غير قابل له فتكون مركبة
هف ولا سبيل الى الثاني اذ النفس حادثة
على ما مر فيكون التناسخ محالا لان البدن
الصالح للنفس كان في فيضان النفس عن
مبداها فكل بدن يصلح ان يتعلق به نفس





فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ تعلق
بالبدن الواحد نفسان مدبرتان وهو له
مح اذ لا يتصور كل واحد من ذاته الا نفسا واحدة
فظهر القول ببقاء النفس بعد الموت هذا يه
اللذة ادراك الملايم من حيث هو ملايم كالحلاوة
عند الذمة والنور عند البصر والملايم
للنفس الناطقة انما هو ادراك المعقولات
بان يحصل لها ما يمكن ادراكه من الحق الاول
وهو انه واجب الوجود لذاته في جميع جهاته
بريء عن النقايص ومنبع لفيضان الخير على
الوجه الاصوب ثم ادراك ما يترتب بعده
من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام
السماوية والكاينات العنصرية حتى تصير بحيث
يجتمع فيها جميع الموجودات على الترتيب الذي
هو لها وهذا الادراك حاصل لها بعد الموت

فيكون اللذة حاصلة وانما قلنا ان هذا
الادراك حاصل بعد الموت لان النفس لا
يحتاج تعقلاتها الى الآلة الجسمانية فيكون
تعقلاتها حاصلة بعد الموت فيكون اللذة
حاصلة وعدم حصولها لحالة تعلق النفس
البدن انما كان لقيام المانع وهو المتعلقات
البدنية والعلايق الجسمانية هداية
الآلام ادراك المنافي من حيث هو منافي والمنافي
للنفس الناطقة انما هو الهيئة المضادة للكمال
فالنفس اذا فارقته البدن وتمكنت فيها
الهيئة المضادة للكمال ادركت المنافي من
حيث هو منافي فتعرض لها الالم هداية
النفس الكاملة بالاعتقادات الحقة
اذا حصل لها التنزه عن العلايق الجسدانية
اتصلت بالعالم القدس في حضرة جلال رب

العالمين



رب العالمين في مقعد صدق عند مليك
مقتدر فان لم يحصل لها التنزه عن
العلايق الجسدانية بل بقي فيها الهيات
المادية تتغير بسبب تلك الهيات محجوبة
عن الاتصال بالسعادة فتتاذى بها اذى
عظيما لكن ليس هذا الالم لازما بل الالم
لازم الذي كان لاجله هداية النفوس
الناطقة اذ ظهر لها ان من شانها ادراك
الحقايق بكسب المجهول من المعلوم لزم لها
من هذا الكسب شوق الى الكمال فاذا فارقته
وليس معها سبب الكمال عرض لها الالم العظيم
وعالم النار الروحانية الموقدة تطلع
على الافيدة هداية النفوس الناطقة
التي لم تكتسب العلم والشوق اذا فارقته كانت
خالية عن الهيئة البدنية الردية حصل

لما انجاد من العذاب والخلاص من الالم
فكانت البلاهة اذ فى الخلاص من
نظائة تلو واما اذ المريكين خالية عن
الحياة البدنية متالم بفقدان البدن
ويبقى فى كدد الحيوة مقيدة بسلاسل
العلائق فى غصة وعذاب اليم ومن اراد
الاستقصاء فى الحكم والوقف على مذهب
الحكماء فيرجع الى كتابنا المسمى بميزة
الاسرار ثم الكتاب

بعون الملك الوهاب
فى تاريخ شهر
شعبان المعظم
سنة

مجلس شورای ملی
تاسیس ۱۳۰۶
کتابخانه